الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة د.مولاي طاهر * سعيدة *
كلية :الحقوق والعلوم السياسية
قسم :الحقوق

دور المجتمع المدني في حماية البيئة في الجزائر

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

التخصص:

من إعداد الطالبة:
مريم مغربي

تحت إشراف الأستاذ:
د.محمد عبدالفتاح سماح

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ..... د. عبد العزيز خنفوسي .....رئيسًا

الأستاذ..... د.محمد عبدالفتاح سماح.....مشرفًا ومقررا

الأستاذ.....د. عبد القادر نابي.....مناقشًا

السنة الجامعية:2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال تعالى:

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ

وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

[سورة النمل:19]

نحمد الله جل جلاله وأشكره أنَّ سدد خطانا ووفقني لإتمام هذا البحث أتقدم بأصدق الشكر وأعمق الامتنان إلى من أشرف علي في إنجاز هذا العمل وإلى الذي لم يبخل علي بنصائحه القيمة ومعاملته الطيبة، وكان بمثابة المرشد الموجه في عملي المتواضع* **الأستاذ محمد عبد الفتاح سماح** * الذي قوم بحثي حتى أخذ شكله المقدم به، فله كل الشكر والعرفان والامتنان كما أتقدم بالشكر إلى رئيس قسم العلوم القانونية وإلى كل جميع أساتذة الكرام بقسم العلوم القانونية الذين تتلمذنا على أيديهم ويسروا لنا سبل العلم فلهم خالص الشكر والتقدير، فجزاهم الله خير الجزاء

إهداء

إلى كل من علمني حرفًا في هذه الدنيا الفانية

إلى من جرع الكأس فارغًا ليسقيني قطرة حب، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم *أبي وأمي*

إلى إخوتي الأربعة:عبد القادر-محمد-يونس-سندس.

إلى جدي وجدتي العزيزين

إلى جميع أفراد الأسرة الكريمة:خالاتي أخوالي، عمتي، وأبنائهم وبناتهم.

إلى صديقاتي وجميع من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

إلى هؤلاء وهؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

ونسأل الله أن يجعله نبراسًا لكل طالب علم.

مقـدمة

شهدت العقود الأخيرة إحياء مفاهيم عديدة تبلورت وانتشرت في إطار ما يعرفه العالم من تغيرات في المفاهيم السائدة، ومن أهمها مفهوم "المجتمع المدني" كمؤشر له مقارباته ونظرياته التي تؤكد على حيويته وأهميته البالغة.

ويعرف المجتمع المدني بشكل عام واستنادا إلى آراء مفكرين تغيرت عبر الزمن لضبط مفهومه، بأنه هو المشكل الأساسي للمؤسسات والجمعيات ذات الطابع الأهلي، والتي تنفذ الأعمال الخيرية داخل المجتمع، وهي من المؤسسات غير الحكومية، كما أن الدولة تؤمن الحماية لهذا النوع من المؤسسات، التي لها دور كبير في صنع القرار من خلال ما يوفره من وسائل يتسنى في إطارها تصنيف المجتمع المدني ضمن المؤشرات الفاعلة في مجال الاقتصاد، السياسة، الموضوعات الاجتماعية، ومنها موضوع البيئة، وهو محل دراستنا.

تعرف البيئة على أنها كل مكونات الوسط الذي يتفاعل معه الإنسان مؤثرا ومتأثرا به باعتباره واحدا من مكونات هذه البيئة، يتفاعل معها وتتفاعل معه بشكل يكون العيش معه مريحا بكل أبعاده المختلفة فيكون هدف النظام البيئي والذي يعرف على أنَّه مجتمع حيوي يضم مجموعة من العوامل الفيزيائية والكيميائية في موقع محدد، بحيث تشكل بيئتها غير الحية كالبركة، الغابة أة الأرض العشبية أو غيرها من البيئات التي يعيش فيها مجموعة من الكائنات الحية بحيث يتفاعل كل كائن حي مع بيئته بطرق متعددة ويعتمد عل أجزاء البيئة الأخرى، هو تحسين نوعية الحياة لتحسين نوعية الفرد لتحقيق نوعية حياة أمثل وذلك لتكامل جميع العناصر والمكونات المختلفة للبيئة، وهذا لا يعتبر التعريف الوحيد للبيئة إذ أنها حددت بمفاهيم كثيرة إلا أننا اكتفينا في هذه الدراسة بهذا التعريف.

إلاَّ أنَّ البيئة قد عرفت تدهورًا كبيرًا خصوصًا مع ظهور الثورة الصناعية، وتعتبر نشاطات الإنسان المختلفة وغر الواعية من أهم أسباب هذا التدهور، وفي ظل ما تمر به هذه الأخيرة من مشاكل ظهرت هنالك تساؤلات حول مدى قدرة الأرض على التحمل، ومدى استمرار الإنسان في تجاهله لما يقوم به من تدمير ذاتي لنفسه وللأجيال القادمة.

تعاني البيئة في الجزائر كما هو الحال في جميع دول العالم من تلوث عناصرها، وهدر واستنزاف مواردها الطبيعية، وهي تواجه جميع أنواع المشاكل البيئية من تلوث الهواء والماء والتربة والتصحر والتغيرات المناخية، واستنزاف للموارد الطبيعية الباطنية وغير الباطنية كالماء والوقود الأحفوري والثروة الحيوانية والنباتية... الخ، إضافة إلى الكوارث الطبيعية التي تعاني منها كالزلازل والفيضانات، بحكم موقعها الجغرافي المتميز بكثافة الكوارث الطبيعية، إضافة إلى طبيعة مدنها وأحياءها التي تتميز بالهشاشة لعدة اعتبارات، أهمها تمركز هذه المدن وتطورها بشكل فوضوي وبالقرب من الأقطاب الصناعية الكبيرة.

وتفاديا لاستمرار هذه المشاكل البيئية وتفاقمها كان لابد من البحث عن الأدوات المناسبة لإدارة هذه القضايا، وكان لابد أيضا من تكاثف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود وهو العيش في بيئة سليمة صحية وذات نظام بيئي متوازن؛ فبالرغم من مما تقوم به الدولة الجزائرية من مجهودات كبيرة في سبيل حماية البيئة، إلا أن تلك المجهودات تبقى محدودة وغير كافية لما تواجهه من صعوبات وتحديات كبيرة في هذا المجال، ولتجاوز تلك العقبات تحاول العديد من تنظيمات المجتمع المدني، أن تساهم بأي طريقة إلى جانب الدولة في تحقيق الحماية الكافية للبيئة.

ودراسة هذا الدور الكبير للمجتمع المدني الجزائري في حماية البيئة وعناصرها يقتضي منا معالجة أكبر المشاكل التي تتعرض لها البيئة الجزائرية من كوارث طبيعية وتلوث بأنواعه إلى جانب استنزاف مواردها الطبيعية، بالإضافة إلى إبراز الآليات التي ساعدته على ذلك.

لقد استحوذ موضوع البيئة ودور المجتمع المدني في حمايتها على اهتمام العالم كله، والجزائر من ضمنها، فشكلت من أجل ذلك منظمات وطنية تهتم بها، وتتضح هنا أهمية هذا الموضوع، من خلال الاهتمام المتزايد للمجتمع المدني عامة والجزائري خاصة بموضوع البيئة، فلم يعد تعزيز دور المجتمع المدني في قضايا البيئة ترفا فكريا، بل هو مطلب أساسي، لتحقيق العدالة والإنصاف، حيث أن تحقيق حماية بيئية يتطلب توجيه الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، وتفعيلها لأداء وظائفها، كما يتطلب اشتراكهما في صنع القرارات التنموية والسياسية والبيئية العامة، ومع تزايد الاهتمام بدراسة موضوع المجتمع المدني، وفي إطار (الحيوية العلمية والعملية) التي يكتسبها هذا المفهوم من خلال الأدوار التي يؤديها خاصة في مجال البيئة، يهدف هذا الموضوع إلى رصد وإبراز مدى فعالية منظمات المجتمع المدني الجزائري في حماية البيئة، وحصر بعض المشاكل التي تمر بها هذه الأخيرة، وكيف يسعى المجتمع المدني لتجاوزها.

ولعل الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع نتيجة لعدة عوامل منها: الرغبة في دخول مجال البحث حول المجتمع المدني الجزائري وعلاقته بالبيئة، كان من أهم العوامل التي قدتني إلى دراستي حيث أنَّه يعطي أفاقًا واسعة للباحث ويمنحه المزيد من زوايا الرؤية نظرا لجدية الموضوع وحيويته البحثية، فلا يزال موضوع المجتمع المدني في الجزائر وتفاعله مع قضايا البيئة أسير بعض الرؤى النظرية والتصورات الإيديولوجية الضيقة، ولا يزال الكثير من الباحثين يتخوفون من هذا الموضوع بسبب

المعطيات البحثية، التي يعتبرونها غير كافية بالقدر الذي يمكنهم من التعمق في دراسة هذا الموضوع، إضافة إلى تزايد الاهتمام والمناداة بضرورة اشتراك أطراف المجتمع المدني بخلاف الدولة في قضايا البيئة.

هناك علاقة طردية بين المجتمع المدني والبيئة، إذ أن تطور المجتمع المدني أدى إلى تدخله في ميادين عديده منها القضايا البيئية، ومع تفاقم مشاكل هذه الأخيرة برز دور المجتمع المدني في حمايتها.

تفرض طبيعة أي موضوع الاستعانة بمناهج ومداخل، وقد استعنت في دراستي هذه بالمنهج الوصفي.

المنهج الوصفي:وتم في هذا البحث الاستعانة به في إبراز أهم الأدوار التي قام بها المجتمع المدني في الجزائر لحماية البيئة، هذا إضافة إلى المنهج التاريخي، وقد تم الاعتماد عليه أيضا في هذا البحث لكن ليس بشكل كبير وذلك في تتبع مسار جمعيات المجتمع المدني في الجزائر.

ووفقًا للمنهجية المتبعة ولأجل بلوغ الأهداف النظرية والعملية للموضوع، تم تقسيم الموضوع إلى فصلين.

فالفصل الأول:عالج دور المجتمع المدني في الحد من الأضرار البيئية، وقد قسمته إلى مبحثين حيث تناولت في المبحث الأول دور المجتمع المدني في الحد من الكوارث الطبيعية، وقد قسم بدوره إلى مطلبين، أما المبحث الثاني فقد أبرز دور المجتمع المدني في حماية البيئة من التلوث، وقسم هو الآخر إلى مطلبين، أمَّا الفصل الثاني فقد عنونته بمساهمة المجتمع المدني في الجهود الرامية إلى الحد من الاستنزاف البيئي، وقد قسم إلى مبحثين، المبحث الأول تحدث عن جهود المجتمع المدني في ضمان

الاستغلال المستدام للموارد المتجددة، أما المبحث الثاني فقد جاء فيه جهود المجتمع المدني في الاستغلال العقلاني للموارد غير المتجددة.

وبالتالي فالإشكالية المطروحة هي:

ما مدى قدرة المجتمع المدني في تحقيق الحماية البيئية في الجزائر؟ وما هي طرق مساهمته في ذلك؟

الفصل الأول

دور المجتمع المدني في حماية البيئة من

التلوث والكوارث الطبيعية

إذا كانت العناصر الأساسية للبيئة هي الهواء الذي يتنفسه الإنسان والماء الذي يشربه، والتربة التي يسكن فيها ويزرعها، فإن المعنى الشامل للبيئة يؤدي إلى القول بأنها هي الإطار الذي يمارس فيه الإنسان حياته ونشاطه، لذلك فإنه من الأهمية أن لا يكتفي بالنظر إلى مسألة البيئة من المنظور البيولوجي الفني فقط، بل من المنظور الأخلاقي، ذلك أن البيئة ليست مجالا معزولا عن السلوكات والطموحات والحاجات البشرية بل هي ذات علاقة وثيقة بها، الأمر الذي يؤكد أنه من غير الممكن تناول مسألة البيئة بصورة جدية وفاعلة، إلا بمفهوم يربط مستقبل الإنسان بمستقبل البيئة، هذا المفهوم الذي تطور بمرور الأيام وصولا إلى المجتمعات المدنية[1].

حيث ظهرت هناك ثقافة سياسية حديثة هي ثقافة المجتمع المدني، الذي كان له اهتمام متزايد وتداول واسع من أجل إحياء بناء مجتمع متماسك وراقي ومن أجل تنظيم المجتمعات وتحقيق التعاون بين الأفراد في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية، معتمدا في ذلك على وسائل مستقلة تماما عن تدخل الحكومة وسيطرتها على أساس الاحترام المتبادل والموازنة بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة للمجتمع المدني.[2]

برز دور المجتمع المدني في الحفاظ على البيئة وحمايتها من جل الأخطار التي تحدق بها ولاسيما التلوث ومحاربته، وأيضًا حمايتها من الكوارث الطبيعية وحسن إداراتها وهو ما سنعرضه في المبحث الثاني.

1 فريد سمير، دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار – عنابة، 2005-2006، ص 121.

2 سعيد سالم جويلي، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني الدولي، مصر: دار النهضة العربية، 2009، ص 10.

مفهوم التلوث البيئي:

يرتبط التلوث البيئي باختلال النظام الإيكولوجي بحيث أنَّه يؤثر على كفاءة هذا النظام، ويحدث تغيير في الحركة التوافقية للعناصر المكونة لهذا النَّظام، فالتلوث هو إدخال الملوثات إلى البيئة الطبيعية مما يُلحق الضرر بها، ويسبب الاضطراب في النظام البيئي.[1] ويترتب على ذلك عدة أضرار بالنظام البيئي والتي تنتج عن سلوك الإنسان في سعيه لزيادة إشباعه المادي من خلال تكثيف استغلاله للبيئة كمصدر للموارد المادية، وكوعاء لإلقاء نفاياته. وينجم التلوث البيئي نتيجة طرح نفايات الإنتاج والاستهلاك في النظام الإيكولوجي بأحجام تفوق قدرة استيعابها خاصة إذا كانت مواد معقدة يصعب التعامل معها، أو مواد سامة ضارة بالبيئة.

يعرف المشرع الجزائري التلوث البيئي أنه "كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة يتسبب فيه كل فعل يحدث وضعية مضرة بالصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء، والجو، والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية ".[2]

1 زين الدين عبد المقصود غنيمي، قضايا بيئية معاصرة، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000، ص 148.

2 المادة رقم 04 من القانون رقم 03-10 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الصادر بتاريخ 20جويلية 2003 ج ر ج ج رقم43 ...../2003

مفهوم الكوارث الطبيعية:

هي أحداث مفاجئة تعطل سير الحياة في المجتمعات وغالبا ما تسبب خسائر فادحة، سواء كانت هذه الخسائر بشرية، أو مادية، أو بيئية، أو اقتصادية، وفي معظم الكوارث تفشل المجتمعات في التعامل مع هذه الخسائر، حيث تعتمد على استخدام مواردها، ومصادرها الخاصة فقط في مواجهتها.

المبحث الأول:دور المجتمع المدني في مكافحة التلوث بأنواعه

من خلال هذا المبحث سنبرز دور المجتمع المدني في حماية البيئة من التلوث وذلك بتقسيمه إلى مطلبين، المطلب الأول يتحدث عن إشكالية التلوث البيئي في الجزائر، أما المطلب الثاني فيبين الدور التحسيسي للمجتمع المدني في مكافحة التلوث.

تعد مشكلة التلوث البيئي من بين أخطر المشاكل التي تعاني منها مختلف دول العالم، ومنها الدول النامية والمتقدمة وخاصة الدول المتخلفة التي استغلت البيئة أشبع استغلال وجعلتها ثمنًا لتحقيق تنميتها واكتفاءها الذاتي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي أو تحسين مستوى المعيشة لهذه البلدان،[1] وتعاني الجزائر على غرار الدول النامية عدة مشاكل اقتصادية، اجتماعية، وصحية، ومن أخطرها وأشدها هو مشكل التلوث البيئي الذي بات يهدد ملايين البشر والكائنات الحية بما في ذلك الأوساط الطبيعية[2].

1 عباسي محمد زعيمة، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع الشريعة والقانون، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 2002، ص 22.

2 بوفالة فاطمة، فنيش صبرينة،التلوث البيئي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، فرع القانون الاقتصادي والأعمال، تخصص قانون عقاري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية، 2013/06/18، ص 07.

المطلب الأول:مشكلة التلوث البيئي في الجزائر

تعرف المدن الجزائرية نسب تلوث ترتفع بإطراد كل سنة، فالتلوث كظاهرة طبيعية وصناعية باعتبار أن المسبب الرئيسي لها هو الغازات السامة والأدخنة المنبعثة من المصانع والسيارات، الأسمدة الزراعية والصناعية، الحرائق وهل توجد براكين نشطة في الجزائر؟، بغض النظر عن موقعها الجغرافي أو عدد سكانها[1]، وقد ارتبطت إشكالية البيئة في الجزائر بطبيعة السياسات التنموية والاقتصادية والاجتماعية المنتهجة منذ الاستقلال إلى غاية كل ذلك غير المعادلة فتحولت الجزائر في أقل من ثلاثة عقود من دولة ذات بيئة سليمة إلى دولة لها مشاكل بيئية من الدرجة الأولى، ورغم إدراك الحكومة غير أنَّها أهملت الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية، مما أدى إلى تفاقم التلوث الصناعي، وتدهور الإطار المعيشي للأفراد وغيرها من الأضرار البيئية، ورغم إدراك الحكومة بأهمية البيئة، إلا أنه تفاقمت حدة التلوث البيئي[2].

1 "ظاهرة التلوث تتفاقم في المدن الجزائرية"، دية أخبار اليوم، 07-01-2018، نقلا عن الموقع: https://www.djazairess.com، بتاريخ 05 جوان 2020، الساعة 06:11.

2 إسماعيل بوزيدة، البيئة في الجزائر... تحديات كبيرة وإجراءات ضئيلة، جريدة الخبر، 27 فبراير 2014، نقلا عن الموقع: https://www.elkhabar.com، بتاريخ 03 جوان 2020، الساعة 06:18.

الفرع الأول: مسببات التلوث في الجزائر

تشكل النفايات الحضرية والصناعية السبب الأول للتلوث، تليها الغازات والدخان المنبعث في الهواء الطلق من المصانع والمحركات والسيارات، أضف إلى ذلك إهمال الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية، مما أدى إلى تفاقم التلوث[1]، وتتعدد أسباب تلوث البيئة في الجزائر بجميع أنواعها: البحرية، الجوية، والبرية، ولكل من هذه الثلاثة أسباب:

أولا: التلوث المائي

تعد الجزائر من بين أكثر الدول تلويثا للمياه وهذا راجع لأسباب عديدة منها:

1. ضعف برامج إعادة التطهير، واستغلال مياه الصرف، بحيث تعاني محطات تصفية المياه من عدة مشاكل، وتعاني من عدة مشاكل تتعلق بكثرة العطب وقلة الصيانة وسوء الاستغلال، والنقص المالي المخصص لها مما أدى إلى ضعف مردوديتها والذي ساهم في تفاقم درجة التلوث.[2]

2. تلوث المياه بفعل الأنشطة الملاحة للبحرية إذ أن الجزائر لا تتوفر على أنهار وبحيرات كبرى تصلح للملاحة المائية، فالنشاط الملاحي فيها يقتصر على البحر فقط، وما يميز هذا الأخير أنه بحر شبه مغلق[3]، ومعرض للزلازل والبراكين إضافة إلى أنه مصب للعديد من الأنهار الكبرى مثل: إيرو، والرون

1إسماعيل بوزيدة، مرجع سابق.

2ناصر مراد، إشكالية التلوث البيئي في الجزائر، ص: 4، نقلا عن الموقع: www.enssea.com، بتاريخ 05 جوان 2020، الساعة 20:48.

3 أحمد إسكندري، محاضرات في القانون الدولي العام –المجال الوطني للدولة–، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1998،ص59.

البو، النيل، وكثيرا ما تحمل رواسب تصب في البحر، وهذا إضافة إلى التلوث النفطي، الذي تسببه السفن والتجارة البحرية[1].

ثانيا: التلوث الهوائي

يعرف التلوث الهوائي لدى المشرع الجزائري على أنه "إدخال أية مادة في الهواء أو الجو بسبب انبعاث غازات أو أبخرة أو أدخنة أو جزئيات سائلة أو صلبة من شأنها التسبب في أضرار وأخطار على الإطار المعيشي"[2].

ولقد عرفت الجزائر تطورا هاما على الصعيد الحضري والصناعي الذي ولد تلوثا هوائيا يمكن في بعض الأحيان رؤيته بالعين المجردة، وهذا راجع لأسباب عديدة منها:

1. **حركة المرور الحضرية**:حيث أكد خبراء جزائريون بالجزائر العاصمة أن السبب الرئيسي في تسجيل "حوالي 2500 وفاة سنويا" بالجزائر سبب التلوث الهوائي، هي انبعاث الغازات السامة لحركات المرور الحضرية[3].

2. **الصناعة**:حيث يمكن التعبير عن درجة تلوث الهواء عن طريق حجم انبعاث الغازات السامة، والدخان الضار، أو ما تعرف باسم غازات الاحتباس الحراري، وتعتبر مصانع الإسمنت الموزعة

1 مصطفى كمال طلبة ونجيب مصعب، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، بيروت: الدار العربية للعلوم لبنان، 2006، ص 79.

2 المادة 04 من القانون رقم 03-10، المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الصادر بتاريخ 20جويلية2003 ج.ر.ج.ج رقم...../2003 رقم الجريدة الرسمية وسنة إصدارها

3 "تلوث الهواء راجع أساسا لانبعاث الغازات بسبب حركة المرور الحضري"مقال نشر على الموقع: www.aps.dz، بتاريخ الثلاثاء حزيران 2019، تم الاطلاع عليه يوم 12 جوان 2020، الساعة 16:47.

على مجموع الإقليم مصادر هامة للتلوث، وكذا بغازات الاحتراق، حيث أنها تشهد تدفقا سنويا 1020.000 طن لغازات الاحتراق، إضافة إلى وحدات إنتاج الكلس والجبس.[1]

ثالثا: تلوث البيئة الحضرية

تتعدد ملوثات البيئة الحضرية بتعدد نشاطات الإنسان اليومية ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام حسب نوعية النشاط:

1- النفايات المنزلية: بحيث يولد النشاط البشري نفايات حضرية تشكل مصدرا هاما لتلوث البيئة، وإصابتها بأضرار معتبرة (تدهور النظافة والصحة العمومية، تشوه جمال المنظر)، وينتج الجزائري يوميا ما يعادل لقيمة المتوسطة 0.5 كغ من النفايات الحضرية، وفي أكبر المدن مثل الجزائر العاصمة، يبلغ هذا الإنتاج 1.2 كغ في اليوم، ويحتوي التكوين المتوسط للنفايات الحضرية على ما يلي:

73.74%من المواد العضوية، 2.5% من البلاستيك، 1.9% من المعادن، 0.9% من الزجاج، 7.4% من الورق، 12%من النفايات المتنوعة.

2- النفايات الصناعية: تقدر النفايات الصناعية البسيطة والثانية بحوالي 2600000 طن سنويا، بحجم تخزين يقدر بـ 4500000 طن، وهذا نظرا للتطور الذي عرفته الصناعة الجزائرية.[2]

1 التجاني نورة، حلايمية دنيازاد، فعالية الضريبة الخضراء في التخفيف من آثار التلوث البيئي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر،ل.م.د، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة ص 54.

2 وزارة تهيئة الإقليم، التقرير الوطني حول حالة البيئة، 2007، ص 422.

3- نفايات الأنشطة المعالجة: يعد النشاط الطبي أكبر ملوث للبيئة الحضرية، حيث يتولد عنه نفايات تشكل خطرا كبيرا على الإنسان، وهذا حسب ما جاءت به وزارة تهيئة الإقليم بالبيئة، خلال سنة 2003، في إطار إعداد المسح الوطني للنفايات الخطيرة حيث قدرت النفايات الناجمة عن هذا النشاط بـ 9000 طن في السنة منها 8500 طن من النفايات المعدية، و500 طن تمثل أخطارا كيماوية وسامة.[1]

هذا إضافة إلى التلوث السمعي الذي أصبح مشكلة بيئية خطيرة لما تسببه الضوضاء من أخطار نفسية، وصحية، والتلوث الأرضي الذي أصبح يهدد حياة الأفراد جراء استخدام المبيدات والأسمدة استخداما مفرطا.

الفرع الثاني:انعكاسات التلوث على البيئة

يؤدي التلوث البيئي إلى عدة أضرار يمكن أن تفتك بالبيئة،[2] والواقع الذي تعيشه الجزائر قد بين أنَّها ليست بمنأى عن مشكلة التلوث وما يصاحبها من أضرار وذلك من خلال:

أولاً:تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري:

أدى الاحتباس الحراري إلى انقلاب النظام الكوني بعدم انتظام الفصول وحدوث الفيضانات في بعض المناطق والجفاف في مناطق أخرى،[3] وحسب توقع المدير العام للوكالة الوطنية للتغيرات المناخية عبد الرحمن بوقادوم أنَّ الاحتباس الحراري سيتواصل بالجزائر، مسببا جملة من الظواهر على رأسها الفيضانات وارتفاع درجة الحرارة، وأضاف أنَّه تم تسجيل أرقام قياسية غير مسبوقة تسجلها

[1] وزارة تهيئة الإقليم، التقرير الوطني حول حالة البيئة، مرجع سابق، ص:422.

2 محمد فوزي أبو السعود، وآخرون، مقدمة في اقتصاديات الموارد والبيئة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص 397.

[3] المرجع نفسه، ص:398.

الكرة الأرضية،[1] وحتى لو أنَّ الجزائر لا تعتبر هي المسؤول الوحيد عن الاحتباس الحراري إلاَّ أنَّها قادرة على تخفيض نسبة إنبعاثاتها من الغازات المسببة للاحتباس الحراري إلى 22% إذا ما تم الحصول على الدعم المالي والتكنولوجي ودعم وبناء القدرات، حسبما جاء في بيان للوزارة، فقد أوضحت وزيرة البيئة والطاقات المتجددة السيدة فاطمة الزهراء زرواطي في كلمة لها خلال أشغال الدورة ال23 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغييرات المناخية (كوب23) التي تحتضنها بون بألمانيا أن الجزائر *تعهدت بتخفيض إنبعاثاتها للغازات الدفينة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري بنسبة 07 في المائة بحلول سنة 2003.[2]

ثانيًا:تدهور التربة

والذي يؤدي إلى نقص المواد الغذائية الضرورية لنمو الإنسان بسبب الأحوال الجوية، وانقراض بعض الحيوانات حيث تتآكل تربة كوكبنا بسرعة مذهلة ومخفية تعادل ملعب كرة قدم كل خمس ثواني، وإذا استمر الوضع على هذه الحال فإنَّ الأرض ستفقد حوالي 90% من تربتها بحلول عام 2050، وستتطلب استعادتها الانتظار ألف سنة لاسترجاع من 02 إلى 03 سنتيمترات

[1] أمينة داودي، *بوقادوم:الاحتباس الحراري المتواصل بالجزائر...وإعداد مخطط وطني لمكافحة التغيرات المناخية*، مقال نشر على الموقع:www.ennaharonline.com، بتاريخ 2019/07/09، تم الإطلاع عليه يوم 10 سبتمبر2020-الساعة 12:36.

[2] *الجزائر قادرة على تخفيض إنبعاثاتها للغازات المسببة للاحتباس الحراري ب22% *، مقال نشر على الموقع www.aps.dz يوم الخميس 02 نوفمبر 2017-19:12، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10 سبتمبر 2020، الساعة 13:18.

من سطح التربة الجيدة،[1] وفي الجزائر يعاني القطاع الفلاحي عجز بنسبة 30% في مجال الإنتاج الزراعي ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى العوامل المناخية.[2]

ثالثًا:ثقب طبقة الأزون

أدى التلوث إلى إحداث ثقب في طبقة الأوزون مما أدى إلى تعرض الأرض للأشعة فوق البنفسجية الضارة.

الفرع الثالث:انعكاسات التلوث على الجانب الاقتصادي والاجتماعي

إلى جانب تأثير التلوث على البيئة والتسبب في تدهورها أدى كذلك إلى التأثير وإلحاق الضرر بالجانب الاقتصادي والاجتماعي.

أولاً:الأضرار الاقتصادية:تتمثل التكاليف البيئية في كافة عناصر التكاليف الخاصة بتخفيض الفاقد في الموارد الاقتصادية المتاحة فضلاً عن تكلفة معالجة المخلفات بكافة أنواعها بالإضافة إلى تكلفة إيجاد منتوجات صديقة للبيئة،[3] وتتحدد التكاليف البيئية على المستوى الكلي في التضحيات الاقتصادية التي تتحملها المؤسسة نتيجة قيامها بتنفيذ برامج حماية البيئة سواء بطريقة إلزامية أو اختيارية،[4] ويؤدي التلوث البيئي إلى عدة أضرار تعرقل عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال

[1] هشام بومجوط، *الأرض ستفقد 90 % من تربتها بحلول 2050*، مقال نشر على الموقع www.aljazeera.net، يوم 2019/05/27، تم الإطلاع عليه بتاريخ 11 سبتمبر 2020، الساعة 18:30.

[2] ياسين بودهان، *هل تكون الفلاحة بديلاً للنفط في الجزائر*، مقال نشر على الموقع www.aljazeera، بتاريخ 2016/01/25، تم الاطلاع عليه يوم 13 سبتمبر 2020، الساعة 18:59.

[3] محمد فوزي أبو السعود وآخرون، مرجع سابق.

[4] أحمد زغدار، المتطلبات النظرية عن التكاليف البيئية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، العدد 12، 2005، ص 210.

دفع تكاليف خاصة بتخفيض الفاقد في الموارد الاقتصادية المتاحة، فضلاً عن تكلفة معالجة المخلفات بكافة أنواعها بالإضافة إلى تكلفة إيجاد منتوجات صديقة للبيئة.[1]

ثانيًا:الأضرار الاجتماعية:إنَّ موضوع التلوث البيئي يهم جميع فئات المجتمع لما يسببه من أضرار خطيرة وفتاكة، ليس فقط للإنسان بل للكائنات الحية جميعها، وله آثاره الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والصحية، ففي الجزائر مثلاً نجد أنَّ تلوث المياه، قد أدى إلى تفاقم المخاطر البيئية والصحية في جميع أنحاء البلاد، ويعكس تدهور المياه نسبًا مثيرة للقلق، خاصة في الشمال،[2] كما أنَّ تلوث الهواء يعد أكبر المشكلات البيئية التي تواجه المناطق الحضرية في الجزائر، الأمر الذي أدى إلى إحداث أضرار فسيولوجية، واقتصادية، وحيوية بالإنسان والحيوان والنبات.[3]

وبعدما آلت إليه البيئة من أوضاع ومشاكل أضحت تهدد عناصرها بالزوال ظهر دور المجتمع المدني في نشر الوعي البيئي والتحسيس بمدى أهمية البيئة في حياة الأفراد والمجتمع.

[1] أحمد زغدار، مرجع سابق، ص:210.

[2] "جودة المياه في الجزائر"، مقال نشر على الموقع: water.fanak.com، تم الاطلاع عليه يوم 07 جويلية 2020 الساعة 19:31.

[3] عبد الوهاب عبد الله قاسم التورنجي، التكاليف المالية للتلوث الضوضائي وآثارها الاجتماعية على الوحدات الاقتصادية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2008، ص 19.

المطلب الثاني:الدور التحسيسي للمجتمع المدني في مكافحة التلوث

شهدت الجزائر ولا تزال تشهد في الوقت الحالي خطرًا أكيدًا على البيئة، تمثل بوضوح في تبذير المياه وهدرها، وفي التردي المتواصل للأراضي الزراعية، ونشوء ظاهرة التصحر، وإزالة الغابات...الخ، وتبقى مشكلة التلوث هي أكثر المشاكل التي تؤرق الدولة والمواطن بسبب ما ينجم عن إطلاق الغازات والأدخنة من حرق وقود الفحم والنفط في الصناعة ومن التلوث بالنفايات الصناعية التي تجري دون سيطرة أو تنظيم، مما يلوث الهواء والتربة، كما هو الحال بالنسبة لولاية عنابة حيث أثبتت-على سبيل المثال لا الحسر-تقارير طبية وبحوث علمية، وجود 20 ألف مصاب بالربو، لاسيما المقيمين بالمناطق الصناعية ببلديات عنابة، البوني، الحجار، سيدي عمار اللذين يستهلكون سنويًا حوالي 100 ألف علبة من الدواء،[1] ولذلك فإنَّ وقف عدوانية الإنسان ضد البيئة والعمل على بلورة مفهوم أكثر عقلانيَّة وأكثر أخلاقية، هي قاعدة فكرية وتصورية قامت عليها مختلف جمعيات ومنظمات المجتمع المدني في العالم بشكل عام،[2] والجزائر بشكل خاص حيث ظهرت العديد من الجمعيات في الجزائر التي نادت بحماية البيئة من الأخطار المحدقة بها، وفي مقدمتها التلوث، وذلك من خلال حملات تحسيسية، وخرجات ميدانية، وملتقيات وندوات كان الهدف منها ضمان العيش في بيئة سليمة ونظيفة.

[1] فريد سمير، دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع التنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة.

[2] مازن محمد، دور المجتمع المدني في حماية البيئة، بحث لنيل شهادة الماجستير في القانون العام فرع البيئة والعمران، كلية الحقوق جامعة الجزائر.

الفرع الأول:الدور التوعوي للجمعيات من أجل مكافحة تلوث البيئة الحضرية

عرفت الجزائر مثل غيرها من الدول بعد الاستقلال وفي العقدين الأخيرين خاصة نموًا حضريًا سريعًا ومعدلات عالية، فقد ارتفعت نسبة التحضير من 58.3سنة 1998 إلى 86 % في سنة 2008، وقد ترتب على هذا التحول بروز العديد من المشكلات المرتبطة بالبيئة كالتلوث، والتي تحتل مكانًا بارزًا ومتزايدًا، حيث أصبح موضوع الساعة، ولا يكاد يخفى على أحد أنَّ مشكلة تلوث البيئة خطر يهدد الجنس البشري بالزوال، بل يهدد الحياة على هذا الكوكب،[1] وبالرغم من الوضع البيئي الذي تمر به الجزائر، إلاَّ أنَّ الجمعيات الناشطة في هذا المجال كان لها دور كبير في حماية البيئة الحضرية ومن بينها نذكر-على سبيل المثال لا الحصر-جمعية أصدقاء البيئة بورقلة، وجمعية الياسمين بولاية الجزائر، وجمعية الشباب لحماية البيئة بولاية البليدة.

أولا:التعريف بالجمعيات (جمعية الياسمين، جمعية الشباب لحماية البيئة، جمعية أصدقاء البيئة).

1-التعريف بجمعية أصدقاء البيئة لولاية ورقلة:هي جمعية تأسست سنة 2015، تعكف على المساهمة في جهود نظافة المحيط بورقلة، وتنمية الحس البيئي لدى الأفراد، مقرها بلدية "سعيد عتبة" بولاية ورقلة.[2]

[1] خير مراد، الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع البيئة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص:11.

[2] *دور الجمعيات البيئية بولاية ورقلة إبراز لأهمية العمل التطوعي حفاظًا على المحيط*، مقال نشر على الموقع:
www.el-massa.com، بتاريخ 2018/10/04، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13 سبتمبر 2020، الساعة 19:57.

2-جمعية الشباب لحماية البيئة:هي جمعية محلية تهتم بالبيئة، تأسست في 12 جويلية 2012، وتضم حوالي 72 منخرطًا من إناث وذكور، كما تضم 12 من أعضاء المكتب وتنشط ببلدية الأربعاء بولاية البليدة، هدفها تنمية وتوعية المواطن بأهمية المحيط والمساهمة في حماية البيئة.[1]

3-التعريف بجمعية الياسمين:هي جمعية ناشطة في حماية البيئة، مقرها زرالدة وهي مدينة جزائرية تابعة لولاية الجزائر، وهي بلدية ومقر دائرة، يترأس الجمعية السيد محمد عينين وتهدف هذه الجمعية إلى حماية البيئة.[2]

ثانيًا:الدور التحسيسي للجمعيات لحماية البيئة الحضرية (جمعية الياسمين، جمعية الشباب، وجمعية أصدقاء البيئة)

1-الدور التحسيسي لجمعية أصدقاء البيئة:تساهم جمعية أصدقاء البيئة الناشطة بولاية ورقلة بقوة من خلالها انخراطها في العمل التطوعي بحي "سعيد عتبة" الواقع بمدينة ورقلة، حيث تساهم في تنمية الوعي البيئي لدى السكان وتشجيع الأفكار والمبادرات، حسبما أكده العضو الناشط بالجمعية "محمد بن التاج"، ومن جهة أخرى أكد على روح المبادرة والتآزر التي لمستها هذه الجمعية بين الشباب، من أجل ترقية البيئة نحو الأفضل، مما يعني اقتناعه بقيم المجتمع العريقة المبنية على أساس العائلة الواحدة والتعايش بين الأفراد، ولا يقتصر دور الجمعية فقط على نظافة المحيط فحسب، بل وتوسيع رقعة المساحات الخضراء من خلال المشاركة في عمليات التشجير المختلفة على مدار السنة،

[1] عائشة القطعة، *رئيس جمعية الشباب لحماية البيئة في حوار لسياسي:نسعى لإطلاق أكبر قافلة تحسيسية لحماية البيئة*، مقال نشر على الموقع:www.djazairess.com بتاريخ 2016/04/29، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14 سبتمبر 2020، الساعة 20:15.

[2] *رسكلة العجلات المطاطية فرصة لإنقاذ البيئة من التلوث*، مقال نشر على الموقع:www.el-massa.com، بتاريخ 28 نوفمبر 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14 سبتمبر 2020، الساعة 23:30.

وقد أشار *محمد بن تاج* إلى أنَّه يجري التركيز على الطفل من خلال تلقينه التربية البيئية باستهداف المدارس الابتدائية بالدرجة الأولى، حيث يتم وبصفة دورية إشراكه في حملات التنظيف التي تمس المؤسسات التربوية، وعمليات التشجير، وتعريفه البيئي، وتوعيته بطرق الاعتناء بالأشجار والمساحات الخضراء، من جهة أخرى تعتزم الجمعية التي تضم 15 عضوًا منخرطًا مستقبلاً، فتح فروع لها عبر باقي بلديات الولاية قصد توسيع نشاطاتها واستهدف أكبر عدد ممكن من السكان، لاسيما الأطفال وتلاميذ المدارس.[1]

2-الدور التحسيسي لجمعية الشباب لحماية البيئة:تسعى جمعية الشباب لحماية البيئة بالاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها من خلال ما تنظمه من حملات تحسيسية وقوافل، وأنشطة هادفة، لحماية البيئة، وهو ما أشار إليه *تكراتي هشام* رئيس الجمعية حيث عدد أهم الأنشطة التي تقوم بها الجمعية وهي:تنظيم قوافل تحسيسية حول البيئة وحملات التنظيف دوريًا، كما تنظم ملتقيات بيئية على مستوى المؤسسات التربوية بأطوارها الثلاث، وتقوم بالتنسيق مع الجمعيات الخيرية والناشطة بمختلف المجالات في مجال البيئة، وتقوم بتوعية الشباب والمواطنين بضرورة احترام البيئة والمحيط والحفاظ عليها، وذكر رئيس الجمعية *تكراتي هشام* بعض الأمثلة عن النشاطات التحسيسية التي قامت بها الجمعية:

أ-نظمت الجمعية ملتقى للتعريف بالجمعيات ببلدية الكاليتوس في شهر جوان 2015 حيث تطرقت إلى دور الجمعيات في حماية البيئة والمحيط.

[1] *الجمعيات البيئية بولاية ورقلة إبراز لأهمية العمل التطوعي حفاظًا على المحيط*، مقال نشر على الموقع:
www.djazairess.Com ، بتاريخ 04 أكتوبر 2018،تم الاطلاع عليه بتاريخ 14 سبتمبر 2020، الساعة23:43.

ب-نظمت مخيمًا صيفيًا بولاية مستغانم لمدة 12 يوم لفائدة 120 مصطاف في 2013 وكان فرصة للتحسيس بالمناظر الطبيعية وضرورة الحفاظ عليها.

ج-تنظيم حملات تنظيف على مستوى حي 300 مسكن ببلدية الأربعاء أين شارك أطفال وشباب الحي في حملة التطوع.

د-تنظيم حملات تنظيف بأحياء وسط بلدية الأربعاء بالتنسيق مع السلطات البلدية وخلال حملات التنظيف نظمت الجمعية حملات تحسيسية بالبيئة، ونظمت معارض بيئية، ووزعت مطويات على المواطنين للتحسيس بأهمية البيئة.[1]

3-الدور التحسيسي لجمعية الياسمين لحماية البيئة:

قامت جمعية الياسمين لحماية البيئة والتي مقرها الجزائر بتنظيم مجموعة من الحملات التحسيسية لمحاربة التلوث وخاصة تلوث البيئة الحضرية، حيث قامت بتنظيم يوم تحسيسي تحت شعار " معًا جميعًا لحماية الطبيعة" بحديقة التسلية بن عكنون ومن خلال هذه الظاهرة خصصت الجمعية عروض بهلوانية وترفيهية للأطفال، كان ذلك بتاريخ 30 يناير 2016، وحسب ما أكده *محمد عينين* رئيس جمعية الياسمين لحماية البيئة، أن سكان الأحياء قد أظهر وتجاوبا مع الحملات التحسيسية المنظمة لصالح توعية الأسر بأهمية المشاركة في تنظيم عملية رمي النفايات المنزلية، وأوضح أنَّه على ضوء الحملات التحسيسية التي تنظمها الجمعية الولائية الياسمين، وأوضح أنَّه على ضوء الحملات التحسيسية التي تنظمها الجمعية الولائية للياسمين لحماية البيئة، بمعدل مرتين في الأسبوع عبر أحد الأحياء المعنية

[1] عائشة القطعة، *رئيس جمعية الشباب لحماية البيئة في حوار لسياسي:نسعى لإطلاق أكبر قافلة تحسيسية لحماية البيئة*، مقال نشر على الموقع:www.djazairess.com بتاريخ 2016/04/29، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 سبتمبر 2020، الساعة10:18.

بالعملية، سجل إقبال للعائلات للتعرف على مزايا هذه الطريقة الحديثة في التعامل مع النفايات المنزلية، [1]كما شارك رئيس الجمعية السيد *محمد عينين* وعلى غرار الحملات التحسيسية، في فعليات الصالون الجهوي للجمعيات البيئية، بمشروع تحسيسي حول أهمية رسكلة النفايات، وقال أنَّ رسكلة النفايات وتثمينها يمثل تحديًا إيكولوجيا ليس حرصًا على حماية البيئة فحسب، وإنَّما لكونه تحديًا اقتصاديًا في ظل إمكانيات متعددة لبعث مشاريع بإمكانها تقوية الاقتصاد الوطني، وقد اتخذ المتحدث من استرجاع ورسكلة العجلات هدفًا يعمل ضمنه في مسعى الحفاظ على البيئة من هذه النفايات المطاطية.[2]

الفرع الثاني:الدور التوعوي للجمعيات للحفاظ على البيئة البحرية

تعتبر الجزائر أكبر البلدان الإفريقية حيث تغطي مساحة من الأرض غنية التنوع تمتد من ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى الكثبان الرملية في الصحراء الكبرى، وعلى الرغم من طول الشريط الساحلي البالغ 1622 كم، تبقى الجزائر قليلة التأثر لجهة السياحة الجماعية والمشكلات المرتبطة، ولكن هذا لا يعني أنَّ الساحل محصن ضد التأثير البشري الخطر، مثل التلوث، فعوضًا عن السياح اللذين يلقون بالقمامة فإنَّه يعاني من الإزعاجات الناجمة عن النشاط الاقتصادي من قبيل صيد السمك وشحنات النفايات، كذلك تبقى مياه الصرف الصحي أحد أكبر التهديدات التي تواجهه.

[1] "دور الحملات التحسيسية حول الفرز الانتقائي للنفايات تتواصل"، مقال نشر على الموقع: www.alseyassi-dz.com، بتاريخ 2018/03/08، تم الإطلاع عليه بتاريخ15 سبتمبر 2020-الساعة12:53.

[2] رسكلة العجلات المطاطية فرصة لانقاذ البيئة من التلوث"، مقال نشر على الموقع:www.el-massa.com، بتاريخ 28 نوفمبر 2015، تم الإطلاع عليه بتاريخ14 سبتمبر 2020-الساعة20:25.

نظريًا توجد قوانين لحماية الساحل الجزائري، لكن هذا لا يكاد يلقى تطبيقًا وتبقى الحقيقة المقلقة هي أنَّه في المناطق الصناعية كأرزيو، وسكيكدة، والغزوات تلقى النفايات مباشرة في البحر ناهيك على أنَّ السفن التي تنقل النفايات والبضائع الأخرى إلى ومن المرافئ الجزائرية تشكل مصدرًا دائمًا للتسرب النفطي وبالتالي النفايات الهيدروكربونية،[1] وأمام هذه المشاكل التي تمر بها البيئة البحرية في الجزائر ظهرت عدة جمعيات فاعلة في هذا المجال لتغيير هذا الوضع حيث نجد-على سبيل المثال لا الحسر-جمعية الدلفين الذهبي وجمعية أصدقاء البحر، وجمعية فينيسيا من أجل حماية البيئة البحرية من التلوث قد قامت بعدة أنشطة تحسيسية لتوعية الأفراد بحجم الخطر المحدق بالبيئة البحرية، وكذا قامت بعدة حملات لتنظيف الموانئ منها:

قيامها بحملة تنظيف واسعة بميناء وهران وذلك تحت شعار "معًا من أجل حماية البيئة البحرية"، بحيث جندت جمعية الدلفين الذهبي 20 زورقًا وما يقارب 250 مشارك في الحملة من الأعضاء والأفراد الناشطين بمختلف الجمعيات وأحباب الجمعية من بينهم 70 طفلاً تمت توعيتهم بأهمية البيئة البحرية والثروة السمكية على حسب ما أشار إليه رئيس جمعية الدلفين الذهبي السيد *شوال أحمد* الذي أضاف أنَّ الغاية أيضًا من هذه الحملة هو تنقية الميناء من القاذورات وأنَّ جمعيته دأبت على تنظيم مثل هذه الحملات سابقًا ثلاث مرات في السنة،[2] وقامت جمعية أصدقاء البحر بتجنيد 80 متطوعًا من بينهم 30 منخرطًا بالجمعية و50 فردًا من الكشافة الإسلامية اللذين

[1] ترويج صيد السمك المستدام في تيبازة الجزائرية"، مقال نشر على الموقع ar.qantara.de، تم الإطلاع عليه بتاريخ 15 سبتمبر 2020-الساعة21:03.

[2] عائشة حمدان، الدلفين الذهبي، أصدقاء البحر، وفينيسيا من أجل حماية البيئة البحرية، مقال نشر على الموقع: www.djazairess.com. بتاريخ 2016/01/03، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 سبتمبر 2020، الساعة20:36.

تطوعو لتنظيف الميناء عبر 12 زورقًا انطلاقًا من حيز ميناء الصيد البحري، وقد أشار السيد *بلعياشي هواري* نائب رئيس جمعية أصدقاء البحر، أنَّ الجمعية خصصت زورقًا يجوب مياه الميناء بشكل يومي لتنظيفه من القاذورات، كما شاركت جمعية فينيسيا في حملة تنظيف الميناء بتخصيص 10 زوارق انطلق على مثنها حوالي 40 متطوعًا ليجوبو البحر في عملية استثنائية والأولى من نوعها تشهد عملاً منسقًا يرمي إلى تحسين صورة الميناء والحفاظ على البيئة البحرية.[1]

كما قامت أيضًا جمعية أصدقاء البحر بتنظيم ورشات للتحسيس وعروض للغطس، وذلك بالتنسيق مع الكشافة البحرية ورابطة الغطاسين لمدينة وهران، تهدف هذه العروض إلى التحسيس بأهمية الحفاظ على البيئة البحرية وذلك من خلال عروض للغطس قام من خلالها الغطاسون بحملة تنظيف للميناء من الزيوت والأوساخ،[2] وقامت الجمعية أيضًا بتنظيم يوم توعوي وتحسيسي حول الحفاظ على البيئة البحرية لفائدة مهنيي الصيد البحري بالتنسيق مع مديرية الصيد البحري، جاءت هذه المبادرة لتحسيس مهنيي قطاع الصيد البحري بضرورة الحفاظ على البحر من التلوث، مع عرض الأخطار البيئية التي تنتج عن هذه التصرفات المسيئة من بعض المهنيين، مثل رمي الزيوت بالبحر حيث يعمل أعضاء *شبكة الزرقاء* التي تأسست مؤخرًا وتضم عددًا من الجمعيات الناشطة في مجال

[1] عائشة حمدان، المرجع السابق.

[2] *ورشات التحسيس وعروض للغطس، جمعية أصدقاء البحر تحتفل بالطبعة الخامسة للحدث*، مقال نشر على الموقع: www. djazairess.com، بتاريخ 2017/05/21، تم الاطلاع عليه يوم 16 سبتمبر 2020، الساعة 22:30.

مكافحة هذه الظاهرة، من خلال تكثيف نشاطها الذي يرتكز على الحملات التحسسية وأخرى لتنظيف البيئة البحرية.[1]

المبحث الثاني: دور المجتمع المدني في الحد من الكوارث الطبيعية

الطبيعة هي مجموعة من الأنشطة الطبيعية العنيفة المتطرفة التي تحدث بشكل مباغت، ومفاجئ لا يسمح للإنسان باتخاذ التدابير الاحتياطية اللازمة للتخفيف من آثارها التدميرية، علاوة على ذلك فهذه الأنشطة تصيب أماكن مأهولة بالسكان مسببة خسائر بشرية فادحة، ولا يمكن إعفاء الإنسان من المسؤولية، فالأعمال البشرية الجائرة ينسب لها أحيانا دور كبير في حدوث مثل هذه الكوارث.[2]

وبحكم موقعها الجغرافي، والظواهر الطبيعية، التي تسجلها تبقى الجزائر معرضة لعدد من الأخطار الكبيرة التي تستلزم تسييرا مناسبا للأزمة، كما أن هشاشة مدننا وأحياءنا حيال هذه الكوارث تفاقمت،[3] ومن بين الأخطار التي يبقى بلدنا معرضا لها هناك الزلازل والفيضانات وحرائق الغابات.

وتقوم منظمات المجتمع المدني في الجزائر وعلى غرار باقي الدول بأعمال تطوعية إلى جانب السلطات بتسيير هذه الكوارث لا يمكن تسييرها أثناء حدوثها وبعد وقوعها، وذلك من خلال

---

[1] *جمعية أصدقاء البحر تنظيم يومًا تحسيسيًا بوهران* مقال نشر على الموقع www.el-mass.com، بتاريخ 13 سبتمبر 2017، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17 سبتمبر 2020،الساعة 20:52.

2 فداء أبو حسن، بحث عن الكوارث الطبيعية، نشر على الموقع: www.mawdoo3.com، يوم 06 فبراير 2019، 09:07، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26 أفريل 2020، الساعة 17:00.

3 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، والتهيئة العمرانية، تسيير الأزمات والأخطار الكبرى، نقلا عن الرابط: www.interieur.gov-dz، بتاريخ 26 ماي 2020، الساعة 21:00.

الحملات التحسيسية لتوخي الحيطة والحذر، إضافة إلى تقديم الإغاثات والمساعدات لضحايا هذه الكوارث، والهلال الأحمر الجزائري خير دليل على ذلك، فقد عرف منذ نشأته بمواقفه التضامنية وحضوره القوي في العديد من الكوارث والأزمات التي شهدها العالم داخل وخارج البلاد، وهذا ما سنعرضه خلال هذا المبحث، حيث سنعرض نشاطاته ومبادئه، وإضافة إلى ذلك سنتطرق إلى دوره أثناء الكوارث الطبيعية من خلال مطلبين اثنين.

المطلب الأول:المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الهلال الأحمر الجزائري ونشاطاته

ارتبط عموما اسم الهلال الأحمر الجزائري في أذهان الجزائريين بالكوارث الطبيعية، يكون حيث كان الحاضر الأول في هذه الظروف،[1] ومن قبل كان قد لعب دورا كبيرا أثناء الثورة التحريرية أين كان ظهوره جراء الأوضاع المزرية التي عايشها الجزائريون بفعل الحرب.

يعتبر الهلال الأحمر الجزائري جمعية إنسانية تطوعية، تأسست بتاريخ 11ديسمبر1956 أثناء حرب التحرير الجزائرية بعد مؤتمر الصومام ولكنه لم يحصل على الاعتراف الرسمي به من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر إلا بتاريخ 01جويلية1963، وقد واصل نشاطه إلى يومنا هذا، وله مكاتب على مستوى 48 ولاية، ويتكون كل مكتب من لجان متعددة تسند إليها مهام مختلفة، منها لجنة الإسعاف والمسعفين، التي تقوم بإعطاء دروس في الإسعافات الأولية من قبل

1 مالية كربوش، الهلال الأحمر الجزائري... مشوار حافل بالنجاح والتحديات، أخبار اليوم، 12 مارس 2014، نقلا عن الموقع: www.djazairess.com، بتاريخ 26 أفريل 2020، الساعة 21:30.

مكونين مختصين، وتنظم خرجات ميدانية من أجل تقديم المساعدات الطبية إلى جانب الخدمات الإنسانية[1].

الفرع الأول: المبادئ الأساسية التي يقوم عليها

في عالم تتزايد فيه العزلة والتوتر ويتجه لمزيد من العنف، كان من الطبيعي أن يؤيد ويدافع الصليب الأحمر الجزائري عن القيم الفردية والاجتماعية، التي تشجع احترام الإنسان لأخيه الإنسان، وتحفز العمل المشترك لإيجاد حلول لمشاكل الجميع،[2] ويتم ذلك وفقا لمبادئ أساسية أعلنها مؤتمر فينا 1965، وهي مبادئ يقوم عليها كل من الصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري، وهي تمثل بذلك رابط بين جمعيات الصليب والهلال الأحمر الوطنية من جهة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري من جهة أخرى،[3] ويقوم الهلال الأحمر الجزائري على نفس هذه المبادئ ويعمل وفقا لها أيضًا.

أولا: مبدأ الإنسانية

إن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي انبثقت من الرغبة في إغاثة الجرحى في ميادين القتال دون تمييز، تسعى بصفتها حركة ذات طابع دولي ووطني، إلى تجنب المعاناة

1نسرين بن إبراهيم، الهلال الأحمر الجزائري... ولد من رحم الثورة، عيادة الخبر، 18 يونيو 2016، الجزائر، نقلا عن الموقع:www.elkhabar.com، بتاريخ 02 ماي 2020، الساعة 23:53.

2 الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر نقلا عن الرابط: www.media.ifc.org، بتاريخ 03 ماي 2020، الساعة 21:30.

3 الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المبادئ الأساسية السبعة، نقلا عن الرابط: www.ifrc.org بتاريخ 03 ماي 2020، الساعة 23:00.

الإنسانية، وتحقيقها أينما وجدت وتهدف إلى حماية الصحة والحياة وضمان احترام الإنسان، والتشجيع على التفاهم المتبادل والصداقة والتعاون وتحقيق السلام الدائم بين الشعوب.[1]

ثانيا: مبدأ عدم التحيز

تتعامل بدون تمييز أو تفرقة بسبب الجنسية أو العرق، أو المعتقدات الدينية، أو الآراء السياسية، وتحاول أن تغيث الأفراد المنكوبين منقادة بحاجات الأفراد فقط، مع إعطاء الأولوية لأكثر الحالات ضررا.[2]

ثالثا: مبدأ الحياد

فالجانب الإنساني بمعناه الواضح والجلي، يعني البقاء على مسافة واحدة من أطراف النزاع، وأيضا من الضحايا، ويرتبط هذا المبدأ بعدم التحيز، إلا أنه أكثر وضوحا بتحديد مكان العمل الإنساني في منطقة الحياد، وهي منطقة وسطى بين جميع الأطراف، لا تميل لأي طرف، ومحددة بشكل واضح في مصطلح الحياد، ونقصد هنا الحياد الإيجابي الذي يقدم الخدمات الإنسانية ويشبع حاجات الجميع دون استثناء.[3]

1 المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، مرجع سابق.

2المبادئ الأساسية السبعة (ifrc)، نقلا عن الرابط: www.ifrc.org، بتاريخ 04 ماي 2020، الساعة 10:48.

3 عبد الرحمان علي زبيب، المبادئ الأساسية السبعة للصليب الأحمر والهلال الأحمر، 10 أكتوبر 2015، الساعة 04:19 نقلا عن الرابط: m-al-tagheer.com، بتاريخ 04 ماي 2020، الساعة 10:00.

رابعا: مبدأ العالمية

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر هي حركة عالمية تتمتع فيها كل الجمعيات بوضع متساوي وتتحمل نفس المسؤوليات، وعليها نفس الواجبات في مساعدة بعضها البعض.[1]

خامسا: مبدأ الاستقلالية

إن الحركة مستقلة، ومع كون الجمعيات الوطنية معاونة للسلطات العامة، في خدمتها الإنسانية، وخاضعة لقوانين بلدانها فيجب عليها أن تحافظ دائما على استقلالها الذي يمكنها من العمل في جميع الأوقات وفقا لمبادئ الحركة.[2]

سادسا: مبدأ الوحدة

لا يمكن أن تكون هناك سوى جمعية وطنية واحدة للصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري في البلد الواحد، ويجب أن تكون مفتوحة للجميع، وأن تشمل بأنشطتها الإنسانية مجموع أراضيه.[3]

سابعا: مبدأ الخدمة التطوعية

تقوم الحركة على الخدمة التطوعية ولا تسعى إلى الربح بأي صورة.[4]

1 الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، مرجع سابق.

2 المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، المبادئ الأساسية للحركة الدولية، نقلا عن الرابط: arabrcs.org، بتاريخ 05 ماي 2020، الساعة 17:30.

3 جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، المبادئ السبعة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، نقلا عن الرابط: www.palestinercs.org، بتاريخ 05 ماي 2020، الساعة 22.40.

4 جمعية الهلال الأحمر الأردني، بدعم من الصليب الأحمر الألماني، المبادئ الأساسية، نقلا عن الرابط: jnrcs.org، بتاريخ 05 ماي 2020، الساعة 23:25.

الفرع الثاني: نشاطات الهلال الأحمر الجزائري

إن منظمة الهلال الأحمر الجزائري مرتكزة أساس على تقديم العون والإغاثة لضحايا الكوارث الطبيعية في الداخل والخارج، وأكبر دليل على ذلك مختلف الأنشطة والتدخلات الميدانية للمنظمة خلال المصاعب التي عرفها الجزائريون خلال السنوات الماضية، وهذا ليس في وقت الكوارث الطبيعية فقط بل امتدت نشاطاتها لتشمل جميع المجالات الاجتماعية، كالنشاطات الصحية، والمساهمة في إعادة الروابط الأسرية، إضافة إلى مساعدة اللاجئين أثناء الحروب أي نشاطه داخل وخارج البلاد.[1]

أولا: دوره على الصعيد الوطني

لعب الهلال الأحمر الجزائري دورًا كبيرًا أثناء الثورة التحريرية وتحلت نشاطاته آنذاك في مساعدة أسرى الحرب وتقديم الإسعافات الأولية ولا تزال أدواره ونشاطاته قائمة بحيث صار يلعب دورا هاما في حياة الجزائريين إذ تربطه علاقة وثيقة بهم، ويعد من أقدم المنظمات الإنسانية في الجزائر وأكثرها نشاطا.

1- دوره إبان ثورة التحرير: كانت مهام الهلال الأحمر عديدة وتمثلت خلال تلك الفترة في تنظيم وتلبية حاجيات اللاجئين الجزائريين المتواجدين في الأراضي المغربية والتونسية خلال حرب التحرير، وهيكلة المصالح الصحية لجيش التحرير الوطني، التجنيد للمساعدات الدولية ومساندة

1 مالية كربوش، الهلال الأحمر الجزائري... مشوار حافل بالنجاح والتحديات، مرجع سابق.

القضية الجزائرية، مؤازرة الطلاب الجزائريين بالخارج، تنظيم شبكات المساعدة والتضامن لانتصار الثورة الجزائرية.[1]

2- دوره ما بعد الاستقلال: تواصلت نشاطات الهلال الأحمر الجزائري حتى بعد الاستقلال، حيث كان له دور كبير في إرجاع اللاجئين إلى البلاد وجمعهم مع أهاليهم، ولا زال لحد الآن وبجميع فروعه المنتشرة عبر ربوع الوطن يعمل لهدف واحد، وهو ترسيخ روح التضامن بين المواطنين، خاصة وأنه يستمد مساعداته المادية من طرف دولة المتبرعين، كما تتمثل أهم أولوياته في الوصول إلى المناطق النائية والإغاثة العاجلة لضحايا الكوارث الطبيعية وتقديم الإسعافات الأولية، إضافة إلى التعاون والتضامن مع الأسر المحرومة والمرضى، والمشاركة في الحملات التحسيسية الصحية ولاسيما حملات التبرع بالدم... الخ.[2]

ثانيا: على الصعيد العالمي

إنَّ تضامن الدولة الجزائرية، وتقديم المساعدات للشعوب المتضررة من الحروب والأزمات، والكوارث الطبيعية التي أثرت على وضعها الإنساني، هي مبادئ تحرص عليها الجزائر وعقيدة تتمسك بها في كل الظروف دون أملاءات، فهي دائما تسجل حضورها على المستوى الإقليمي والدولي في المجال الإنساني.[3]

1 أرشيف الطلبات والبحوث الدراسية، بحث حول الهلال الأحمر الجزائري، جمعية الهلال الأحمر الجزائري، يوم 09 ماي 2011 09:13، نقلا عن الرابط: www.startimes.com، بتاريخ 06 ماي 2020، الساعة 21:10.

2نسرين بن إبراهيم، الهلال الأحمر الجزائري... ولد من رحم الثورة، مرجع سابق.

3 جريدة الشعب، الدعم الإنساني للشعوب المتضررة، 08 جانفي 2020، 22:40، نقلا عن الرابط: pro.medias-dz.com، بتاريخ 08 ماي 2020، الساعة 22:00.

1- علاقة الهلال الأحمر الجزائري بمنظمة الصليب الأحمر الدولي: تشكل اللجنة الدولية للصليب الأحمر الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، إلى جانب الجمعيات الوطنية من 178 بلدا، والاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وتشترك جميعا داخل الحركة في المبادئ الأساسية، ولكنها لا ترتبط معا بتسلسل هرمي، وفي حالات النزاع المسلح تأخذ اللجنة الدولية للصليب الأحمر دور الريادة، وتوجه عمل شركائها وفقا اتفاقية اشبيليا لعام 1997.[1] والتي جرت من أجل تنظيم الأنشطة الدولية لمكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري، مجلس المندوبين، عام 1997، وهذا الاتفاق هو ليس مجرد تقسيم للعمل وإنَّما اتفاق على التعاون وهو أكثر من مذكرة تفاهم، فهو يطلق حركة تغيير عميقة في المواقف بين أعضاء حركة واحدة منبثقة عن روح تعاونية، تجعل كل عضو من أعضاء الحركة يقدر مساهمة بقية الأعضاء، ويضع الاتفاق خطوطًا توجيهية واضحة لأداء مهام أعضاء الحركة، وينص على استمرار الأنشطة رغم تغير الأوضاع ويهدف إلى تقوية الشعور بوحدة الهوية والتضامن بين المكونات والثقة المتبادلة والمسؤولية المشتركة فيما بينها، ويقوم الهلال الأحمر الجزائري على نفس المبادئ التي يقوم عليها الهلال الأحمر والصليب الأحمر الدوليين، حيث كانت له العديد من الوقفات والخرجات التضامنية داخل وخارج البلاد وهذا ما أشاد به دائمًا الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين.

1 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ماهية علاقة اللجنة الدولية بالجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، يوم 11 نوفمبر 2002، نقلا عن الرابط: www.icr.org، بتاريخ 09 ماي 2020، الساعة 23:45.

2- بعض الأمثلة عن قيام الهلال الأحمر الجزائري بتقديم المساعدة لدول العالم:

إلى جانب ما يقدمه الهلال الأحمر الجزائري من مساعدات داخل الوطن في مختلف مجالات الحياة فهو كذلك بالنسبة لدول العالم الأخرى، فهو يمثل صورة الجزائر المتضامنة والمساهمة، ويقدم المساعدات للبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات، ومساعدة اللاجئين،[1] ومن أمثلة ذلك:

أ- تضامنه مع اللاجئين الصحراويين وإرساله لمساعدات إنسانية متمثلة في الغذاء والدواء، واهتمامه بالطفولة الصحراوية، وهو عبارة عن لقاء تنسيقي لتقييم الأوضاع السائدة في مخيمات اللاجئين الصحراوين، أشرفت على تنظيمه اللجنة الوطنية للتضامن مع الشعب الصحراوي بمشاركة الهلال الأحمر الجزائري والهلال الأحمر الصحراوي، بإرساله لحزم مدرسية بين الآونة والأخرى، فحسب ما صرح به رئيس اللجنة الوطنية الجزائرية للتضامن مع الشعب الصحراوي في إحدى اللقاءات حيث أكد أن الهدف من هذا اللقاء، يتمثل في "مساندة حق الأطفال الصحراويين في المعرفة والتعلم".[2]

ب- تضامنه مع الشعب الفلسطيني:ففي إحدى الاتفاقيات التي وقعها مع الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين، التي تقضي بتوزيع مطويات لفائدة التجار والحرفيين الجزائريين على مستوى

1 مريم مكروسي، تحضير درس الهلال الأحمر للسنة الرابعة متوسط، الأفق الجميل، يوم 01 جانفي 2018، 09:16، نقلا عن الرابط: www.tomohona.org، بتاريخ 10 ماي 2020، الساعة 10:20.

2 وكالة الأنباء الجزائرية، الهلال الأحمر الجزائري يرسل مساعدة إنسانية وحزم مدرسية إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين، نشر على الموقع: www.djazairess.com، يوم 13 سبتمبر 2012، تم الاطلاع عليه يوم 11 ماي 2020، الساعة 22:30.

ولايات الوطن تتضمن حساب الهلال الأحمر الجزائري، بغرض تمكينهم من مساعدة إخوانهم الفلسطينيين.[1]

وتبقى إعانات الهلال الأحمر الجزائري على المستوى العالمي، سواء للعرب أو الأجانب كثيرة، بحيث لا يمكن حصرها بمثالين أو ثلاثة ولا زال يواصل مسيرته إلى يومنا هذا.

المطلب الثاني: دور الهلال الأحمر الجزائري أثناء الكوارث الطبيعية

لعبت جمعية الهلال الأحمر الجزائري دورا كبيرا وفعالا على أرض الميدان من خلال نشاطاتها التضامنية الكبرى مع ضحايا الكوارث الطبيعية، بحيث استطاعت أن تكون الطرف الأول في معادلة الإغاثة بالجزائر، ولم يقتصر دورها على الإغاثة بالجزائر، ولم يقتصر دورها على الإغاثة فحسب، بل هي متواجدة على مدار السنة في مختلف النشاطات التفاعلية المرتبطة بالأسرة الجزائرية.[2]

الفرع الأول: مساهمة الهلال الأحمر الجزائري في تغطية أضرار الكوارث الطبيعية (زلزال بومرداس، فيضان باب الواد)

تمر الجزائر كغيرها من دول العالم وبحكم موقعها الجغرافي بكوارث طبيعية كبرى، تخلف خسائر مادية وبشرية فادحة في كل مرة، ويعد زلزال بومرداس وفيضانات باب الواد أكبر الفاجعات التي مرت بها الجزائر وأرهقت سكانها وأثارت فزعهم.

1 وكالة الأنباء الجزائرية، التضامن مع فلسطين بالتوقيع على اتفاقية شراكة بين الهلال الأحمر الجزائري والاتحاد العام للتجار الجزائريين، نشر على الموقع: www.djazairess.com، يوم 18 أوت 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 18 ماي 2020، الساعة 14:30.

2 مالية كربوش، الهلال الأحمر الجزائري... مشوار حافل بالنجاح والتحديات، مرجع سابق.

زلزال بومرداس:ضرب مدينة بومرداس الجزائرية زلزال عنيف شدته 6,8 على سلم ريفتر بتاريخ 21 ماي2003، على الساعة السابعة وأربعة وأربعون دقيقة مساءًا، وكان ذي بؤرة سطحية عمقها 10 كيلومترات خلف العديد من الضحايا، حيث أشارت حصيلة الزلزال إلى سقوط 2200 قتيل و9085 جريح.[1]

فيضانات باب الواد:فيضانات باب الوادي هي فيضانات طوفانية حدثت بباب الواد في يوم السبت 10 نوفمبر2001، أودت بحياة ما يقارب 733 ضحية وانتشال جثث لا تعد ولا تحصى، و100 مفقود ففي ساعات معدودة تحولت شوارع باب الواد إلى كومة من الأوحال.[2]

وعلى إثر هاتين الكارثتين سارع الهلال الأحمر الجزائري لمساندة الحماية المدنية، ومنظمة الصليب الأحمر الدولي لتسييرهما.

أولا:مشاركة الهلال الأحمر الجزائري في تسيير أزمة بومرداس

مباشرة بعد الهزة الأرضية التي أصابت المنطقة، وبعد عملية الاستطلاع وجمع المعلومات، تم الاتصال بالمديرية العامة للحماية المدنية لطلب تدعيم الإمدادات الأولية المتمثلة في الوسائل البشرية والمادية، وأجهزة الاتصال اللاسلكية لتغطية هذه الكارثة، كما شارك الهلال الأحمر الجزائري هو الأخر في تسيير هذه الأزمة وذلك بتقديم العديد من المساعدات،[3] كتوجيه نداءات إلى المواطنين

1 نقلا عن موقع: www.wikipedia.org، بتاريخ 08 سبتمبر2020، الساعة 21:04.

2 النهار أونلاين، 15 سنة على فيضانات باب الواد... ذكرى أليمة تأبى أن تفارق مخيلة الجزائريين، نشر على الموقع: www.ennaharonline.com، بتاريخ 10 نوفمبر 2016، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13 ماي 2020، الساعة 11:12.

3 نقلا عن الموقع: espace.univ-setif.dz، بتاريخ 09 أفريل 2020، الساعة 00:18.

للتبرع بالدم للجرحى،[1] إضافة إلى تدخل العديد من المسعفين في هذه الكارثة، وذلك على لسان رئيس المكتب الولائي للهلال الأحمر الجزائري بقسنطينة السيد عبد النور علي الذي أشار إلى الدور الذي قدموه ومساعدتهم لحوالي 15 عائلة بالأفرشة والأغطية، هذا إلى جانب مشاركتهم في العديد من الكوارث كفيضانات باب الواد وغرداية، وفيضانات الكانطولي بقسنطينة،[2] كما شارك الهلال الأحمر الجزائري لمدينة شرشال أيضًا في هذه الكارثة، وهو مكتب تأسس بعد الاستقلال من طرف السيد صحراوي الطاهر محمد والذي كان ينشط بصفة غير دائمة وبدون مقر إلى غاية 07 أكتوبر 2001 أين افتتح المكتب رسميًا، ومقره مكان الدائرة القديمة، قام هذا الأخير بمساعدات كبيرة أين كانت المشاركة وطنية، فقد كانت المساعدات تؤخذ من طرف أعضاء المكتب التنفيذي بأنفسهم سيارات تأخذهم بصورة مستعجلة حاملة معها كل ما يلزم من مواد غذائية وطبية.[3]

وتواصلت المساعدات حتى بعد مرور زمن على حدوث الكارثة فقد دعا ممثل المنظمة العالمية لقرية الأطفال المسعفة *أس أو إس كيندردوف* السيد جيرار عيسى، السلطات الجزائرية التي تنسيق العمل مع المنظمات والجمعيات التي تعني بالتكفل بالأطفال ضحايا العنف واليتامى، بهدف توفير فضاء ملائم لهم، وبمناسبة الذكرى العاشرة لزلزال بومرداس المصادف ل 21 ماي، قررت المنظمة إرسال قافلة للمواقع التي تضررت من الزلزال، بهدف التقرب من الأطفال الذين استفادو خلال تلك الفترة من متابعة اجتماعية ونفسية، وكانت هذه المبادرة كتقييم للعمل الذي قامت به المنظمة بعد

[1] ارتفاع حصيلة زلزال الجزائر إلى 540 قتيل و637 مصاب، مقال نشر على الموقع:www.kuna.net.kw بتاريخ 2003/05/22-07:23، تم الإطلاع عليه يوم 05 سبتمبر 2020، الساعة 12:51.

[2] نقلاً على الموقع www.el-massa.com، بتاريخ 06 سبتمبر 2020-الساعة13:43.

[3] نقلاً عن الموقع aps-cherchell.dz، تم الإطلاع عليه يوم 06 سبتمبر 2020، الساعة 18:14.

الزلزال الذي ضرب ولاية بومرداس يوم 21 ماي 2003، مما استدعى إطلاق برنامج استعجالي للتكفل بالعائلات والأطفال، وحسب ممثل المنظمة بالجزائر السيد ريوجيرار عيسى، فقد تم تخصيص أخصائيين اجتماعيين ونفسانيين للتكفل بضحايا الزلزال، بالإضافة إلى إرسال مساعدات غذائية ومادية للعائلات المنكوبة، والمساهمة في إنشاء مصلحة خاصة بطب الأطفال وفضاء صحي للأم والطفل بكل من مستشفى ثنية ودلس، وذلك بعد تخصيص غلاف مالي يقدر ب50 ألف دولار، وتم الاستعانة في تلك الفترة بشباب من قرية الطفولة المسعفة بدرارية للتقرب من العائلات وإعداد تقارير دقيقة حول طبيعة المساعدات المطلوبة.[1]

ثانيا:مشاركة الهلال الأحمر الجزائري في تسيير أزمة فيضانات باب الوادي

قام الهلال الأحمر الجزائري إضافة إلى المساعدات الأجنبية التي تدفقت من قبل دول عربية وآسيوية وأوروبية وأمريكية لتغطية الخسائر المادية والبرية التي خلفتها الكارثة بـ:

1- إقامة مركزي إغاثة رئيسيين في باب الوادي، ووادي القريش لإغاثة المتضررين من الفيضانات.

2- إقامة مراكز إغاثة ومراكز استشارة لتقديم المساعدات الطبية والنَّفسية في الأماكن التي لا توجد بها مراكز الإغاثة، خاصة في إقليم إيبازا غرب العاصمة حيث يقوم هذا المركز بتقديم المساعدات الإنسانية لحوالي ستة آلاف شخص.

[1] بعد مرور عشر سنوات من زلزال بومرداس:المنظمة العالمية لقرية الأطفال المسعفة تقييم عملها، مقال نشر على الموقع: www.djazairess، تم الإطلاع عليه بتاريخ 09 سبتمبر 2020-الساعة:20:15.

3-قام الهلال الأحمر الجزائري وبالتعاون مع الصليب الأحمر السويسري بتوزيع مساعدات للمنكوبين، تلبية لنداء الحكومة الجزائرية قدرت هذه المساعدات ب 400 ألف فرنك سويسري.[1]

4-قام الهلال الأحمر الجزائري لبلدية شرشال بإعطاء المواد الغذائية والأساسية من حليب وزيت وكذا الملابس والأغطية،[2] هذا إضافة إلى جمع التبرعات من طرف المواطنين، تلبية للحملة التي أشرفت عليها أحد الجمعيات الشعبية، هذه الحملة استمرت 30 ساعة، حيث تم جمع 570 مليون دينار، استهدفت بناء مساكن للمتشردين بسبب الفيضانات معظمهم من سكان باب الواد في العاصمة الجزائرية، والذين بلغ عددهم حوالي أربعة ألاف شخص متشرد،[3] قبل الدخول إلى عنوان إشادة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بإنجازات الصليب الأحمر الجزائري، "وقد تم الإشادة بكل إنجازات الهلال الأحمر الجزائري التي قام بها منذ نشأته على الصعيد الداخلي والخارجي، ومشاركته في تغطية الكثير من الأضرار في أوقات الأزمات.

[1] أنباء ارتفاع ضحايا الجزائر إلى ألف شخص، مقال نشر على الموقع: www.aljazeera-net، بتاريخ 2001/11/14 تم الإطلاع عليه يوم 10 سبتمبر 2020-الساعة 10:18.

[2] نقلاً عن الموقع aps-cherchel.dz، تم الإطلاع عليه يوم 10 سبتمبر 2020-الساعة 18:30.

[3] التلفزيون الجزائري ينظم حملة تبرعات لضحايا الفيضانات، مقال نشر على الموقع www.aljazeera.net، بتاريخ 2011/11/29، تم الإطلاع عليه يوم 10 سبتمبر 2020، الساعة 20:29.

الفرع الثاني: إشادة منظمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بإنجازات الهلال الأحمر الجزائري

أولا: الإشادة بجهود الهلال الأحمر الجزائري في مجال إعادة الروابط الأسرية

أشادت رئيسة وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالجزائر "كاترين جوندور" بالجهود التي بذلتها جمعيات الهلال الأحمر الجزائري من أجل إعادة الروابط المنفصلة بين الأشخاص وعائلاتهم وذويهم في الظروف القاهرة، مؤكدة أن الهلال الأحمر الجزائري يلعب دوره بحيوية والتزام، كما أشارت أيضا أن مئات آلاف الأشخاص ينفصلون عن ذويهم سنويا بسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية، وأنه يجب فعل المستحيل من أجل إعادة الروابط بين هؤلاء الأشخاص وذويهم.[1]

ثانيا: إشادة الصليب الأحمر بتضامن الجزائريين والهلال الأحمر الجزائري

تعرف الجزائر بين كل دول العالم بتضامنها ووقفاتها الأخوية، سواء داخل الوطن أو مع باقي الدول العربية منها أو الأجنبية، خاصة المتضررة جراء الحروب والكوارث الطبيعية، وهذا ما أكده مسؤول الهلال الأحمر الجزائري في إحدى الحصص التلفزيونية حيث قال أن "الهيئات الدولية للإغاثة وكذا الهلال الأحمر والصليب الأحمر الدوليين، عبرت مرارا عن انبهارها أمام الهبة التضامنية للشعب الجزائري في الظروف الحرجة والصعبة، بقولها: "لو كانت هناك جائزة نوبل للتضامن فلن ينالها إلا

1 وكالة الأنباء الجزائرية، الإشادة بجهود الهلال الأحمر الجزائري في مجال إعادة الروابط الأسرية، نشر على الموقع: www.pos.dz، بتاريخ 16 ديسمبر 2010، 17:41، تم الاطلاع عليه يوم 16 ماي 2020، الساعة 16:32.

الشعب الجزائري" فهذه حقيقة تتجلى للعيان، لأن الجزائريين كلما حلت كارثة طبيعية ينسون همومهم، وانتماءاتهم الحزبية وينضمون تحت راية حزب واحد كبير وهو الجزائر.[1]

1 جريدة المساء، جائزة التضامن، نشر على الموقع: www.djazairess.com، بتاريخ 07 أكتوبر 2008، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20 ماي 2020، الساعة 15:43.

الفصل الثاني

مساهمة المجتمع المدني في الجهود الرامية

إلى الحد من الاستنزاف البيئي

تعرف الموارد البيئية بأنها رصيد ذو قيمة اقتصادية واجتماعية يترتب على استغلالها تيار من المنافع، ويشمل هذا الرصيد الموارد الطبيعية والموارد المصنعة والموارد البشرية،[1] ويمكن تقسيمها من حيث أماكن وجودها إلى موارد موجودة في كل مكان وتتميز بالوفرة والسهولة في الحصول عليها وموارد موجودة في بعض الأماكن فقط[2]، وتقسم من حيث مظهرها إلى موارد ملموسة وهي الموارد التي يمكن تميزها بالعين المجردة، لكنها تؤثر بقوة على اقتصاد دولة ما، كموقع الدولة وحضارتها، أما من حيث بقاءها أو فناءها، فهي تقسم إلى موارد متجددة، وتعرف على أنها "تلك التي تتجدد طبيعيا خلال فترة زمنية كافية تكون قصيرة نسبيا، إذا ما قورنت بحياة الإنسان، وتشمل هذه الموارد، الماء والهواء وأشعة الشمس... الخ[3]، ومورد غير متجددة وهي الموارد التي لها حدود لكمياتها، وإلا لفترة زمنية معينة، لذلك يجب استغلالها بعناية وحرص، كالبترول، والغاز الطبيعي... الخ.[4]

وقد عمل الإنسان منذ وجوده على الأرض على استغلال مواردها الطبيعية لبناء حضارته الحالية، إلا أن الإفراط في استغلال الإنسان لهذه الموارد قد ازداد بصورة مذهلة عبر القرون حتى بلغ ذروته في القرن العشرين، فأثر الاستغلال العشوائي المفرط على قدرة الموارد على التجدد التلقائي، وأخل بالتوازن الطبيعي للحياة، وجعل الأنشطة الاقتصادية التي تضع الاعتبارات

1 رمضان محمد مقلد، أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عابد وآخرون، اقتصاديات الموارد الطبيعية، مصر، الدار الجامعية، 2004، ص 08.

2 محمد علي الليثي، محمد عبد العزيز عجيمية، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظريتها، سياستها، لبنان، الدار الجامعية، 2001.

3 رمضان محمد مقلد، أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عابد وآخرون ، مرجع سابق ، ص 17.

4 محمد عبد العزيز عجيمية، الموارد الاقتصادية، مرجع سابق، ص 31.

البيئية، تسهم في إلحاق الضرر بالبيئة الطبيعية، وتثير القلق حول أهمية المحافظة على مقومات الحياة على الكرة الأرضية، التي تتميز الموازين الطبيعية فيها بالحساسية والضعف.[1]

والجزائر ليست بمنأى عن ظاهرة استنزاف الموارد الطبيعية التي كانت ولا زالت تهدد المجتمع الجزائري بسبب عدم الموازنة في استغلال الموارد بين ما هي متجددة وغير متجددة، وبسبب هذا الوضع الذي تعيشه الجزائر، كان من واجب المجتمع المدني التدخل وبذل جهوده إلى جانب الدولة في سبيل إيجاد حلول لهذه المشكلة، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال المبحثين التاليين اللذان قسم بهما هذا الفصل، حيث سنتناول في المبحث الأول دور المجتمع المدني في التحسيس بأهمية الاستغلال المستدام للموارد المتجددة، أما في المبحث الثاني فسنتناول فيه دور المجتمع المدني في التحسس بأهمية استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة مع ضرورة المحافظة على حصة الأجيال المقبلة فيها، وسيتم معالجة هذا من خلال تقسيم كل من المبحثين إلى مطلبين اثنين في كل مبحث.

1 "الإنسان واستنزاف موارد كوكب الأرض"، مقال نشر على الموقع: http://al3loom.com، بتاريخ 15 أكتوبر 2017، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14 جويلية 2020، على الساعة 23:04.

المبحث الأول:دور المجتمع المدني في التحسيس بأهمية الاستغلال المستدام للموارد المتجددة

الموارد المتجددة هي عبارة عن موارد طبيعية قابلة للتجديد باستمرار ليحل الجزء الجديد محل الجزء المستنزف منها،[1] وتعد الجزائر من الدول الغنية بالموارد الطبيعية المتجددة منها المورد المائي والغطاء النباتي، والثروة الحيوانية والنباتية، هذا إضافة إلى الطاقات المستمدة من الرياح والشمس...الخ.[2] ، وأمام ما تعانيه الجزائر على غرار الدول الأخرى من هاجس نفاذ الموارد غير المتجددة كالبترول والغاز الطبيعي اللذان أصبحا يشكلان نقمة لا نعمة بسبب سوء الاستغلال، سعت الدولة إلى الاعتماد على الموارد المتجددة من منظور الأمن،[3] إلاَّ أنَّها سعت كذلك إلى استغلالها في إطار التنمية المستدامة، وقد حرص المجتمع المدني هو الآخر على ضمان استغلال مستدام لهذه الموارد من خلال نشاطاته المتمثلة في الحملات التحسيسية والخرجات الميدانية والملتقيات لتنمية الوعي بأهمية هذه الموارد في تحقيق التنمية.

المطلب الأول:الدور التحسيسي للجمعيات من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي

التنوع البيولوجي حسب الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة التي كانت مستلهمة من الالتزام المتزايد للمجتمع العالمي بالتنمية المستدامة، وقد شكلت خطوة نوعية في حفظ التنوع البيولوجي

[1] "موارد متجددة" مقال نشر على الموقع: or.wikipedia.org، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14 جويلية 2020، الساعة 21:53.

[2] "الموارد المائية في الجزائر"، مقال نشر على الموقع: or.m.wikipedia.org، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 جويلية 2020، الساعة 19:34.

[3] محمد بن عمار، الطاقات المتجددة بالجزائر... بديل آمن، مقال نشر على الموقع: www.aljazeera.net، بتاريخ 29 أوت 2018، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 جويلية 2020، الساعة 23:15.

والاستخدام المستدام لمكوناته وعناصره، والمشاركة العادلة والمنصفة للمزايا الناجمة عن استغلال الموارد الجينية، وقد فتح أول باب لتوقيع هذه الاتفاقية في 5 حزيران/يونيو 1992، في أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية "قمة الأرض في ريو"، وظل باب التوقيع مفتوحًا حتى 4 حزيران/ يونيو1993، حيث وضع حتى ذلك الوقت 168 توقيعًا، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 29 ديسمبر/كانون الأول 1993، أي بعد تسعين يومًا من التصديق الثلاثين، وحددت الجلسة الأولى لمؤتمر الأطراف في الفترة من 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 9 كانون الأول/ديسمبر 1994 في جزر البهاما،[1] حيث عرفت هذه الاتفاقية التنوع البيولوجي على أنَّه " تباين الكائنات العضوية الحية المستمدة من كافة المصادر، والنظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية والأحياء المائية والمركبات الإيكولوجية.[2]

وعرف المشرع الجزائري الموارد البيولوجية في المادة 02 من القانون رقم 07-14، المؤرخ في 13 شوال 1453/ الموافق ل09 أوت 2014، المتعلق بالموارد البيولوجية بأنَّها:"الموارد الجينية أو الأجسام أو العناصر منها أو المجموعات أو كل عنصر حيوي آخر من الأنظمة البيئية تكون ذات قيمة فعلية أو محتملة للبشرية".[3]

[1] "اتفاقية التنوع البيولوجي بوصفها الصك الدولي الرئيسي للتنمية المستدامة"، مقال نشر على الموقع:www.un.org تم الإطلاع عليه بتاريخ 13 سبتمبر 2020- الساعة 20:14.

[2] "التنوع البيولوجي"، مقال نشر على الموقع:www.meer.gov.dz، تم الإطلاع عليه بتاريخ 19 سبتمبر 2020 الساعة14:43.

[3] المادة 2 من القانون 14-07 المؤرخ في 13 شوال عام 1435 الموافق ل09 غست 2014،المتعلق بالموارد البيولوجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48.

تتربع الجزائر على مساحة قدرها 2381741 كلم^2، وبطول الساحل الذي يمتد من الشرق إلى الغرب ومن البحر الأبيض المتوسط، قدره 16000 كلم^2 ومن الشمال إلى الجنوب بطول 2000كلم^2، أدى موقعها الجغرافي وتعدد أقاليمها المناخية والتضاريس إلى تنوع الأنظمة البيئية، وبدوره أدى إلى التنوع البيولوجي الذي شكل بنية غنية للموئل البيئية الملائمة لحياة الحيوانات والنباتات، ويعد التنوع البيولوجي في الجزائر موردًا هامًا تستفيد منه عدة قطاعات اقتصادية أهمها الفلاحة والصيد البحري، والصناعة، وتتراوح حصتها المشتركة عن استغلال التنوع البيولوجي ما بين 20 و 30% من المنتوج الداخلي الخام بغض النظر عن المحروقات، فإنَّ هذه الأخيرة تفوق 40% وهي نسبة هامة،[1] وبالرغم من تنوع العناصر البيولوجية في الجزائر إلاَّ أنَّ هذا التنوع يبقى مهددًا بالزوال بسبب التدخل العنيف للإنسان ضد عناصر بيئته والمتمثل في التلوث والحرائق والاستغلال غير عقلاني لموارد الطبيعة، ولذلك فقد ظهرت عدة جمعيات كان لها دور كبير في الحفاظ على التنوع البيولوجي، وحماية عناصره من الزوال.

الفرع الأول:دور الجمعيات البيئية في التحسيس بأهمية الحفاظ على الثروة الحيوانية

تحتل الثروة الحيوانية البرية مكانة بارزة من حيث قيمتها الطبيعية والبيئية والاقتصادية والثقافية، وعلى الرغم من هذه الأهمية تتعرض هذه الثروة الطبيعية إلى مختلف صور الاعتداء البشري المباشر عليها كالصيد، والصيد الغير المشروع، والتعمير العشوائي، كما يعود أيضًا تدهور الثروة الحيوانية إلى الاعتداء غير المباشر من خلال تغيير مواطنها الطبيعية وتلويثها وبفعل كل هذه

[1] "التنوع البيولوجي"، مقال نشر على الموقع:www.meer.gov.dz، تم الإطلاع عليه يوم 23 سبتمبر 2020 الساعة 11:45.

الاعتداءات تضاءلت أعداد بعض الأصناف الحيوانية البرية والبحرية، بل بلغ نقصان بعض مجموعاتها إلى حد التهديد بالانقراض،[1] ولكن بالرغم من هذه التهديدات والعنف المتواصل ضد الحيوانات إلى جمعيات حماية البيئة في الجزائر قد بادرت بحماية هذه الثروة والحفاظ عليها من الزوال.

أولاً:التحسيس بخطورة الصيد العشوائي للحيوانات

تتعرض مختلف أنواع الحيوانات البرية على مستوى المساحات الغابية بولايات الوطن، لانتهاكات من قبل الصيادين الهواة، اللذين لا يحترمون فترة التكاثر البيولوجي ويتسببون في القضاء على الثروة الحيوانية وانقراض بعض أنواعها، لذلك فقد أبدت محافظات الغابات وجمعيات ناشطة في مجال حماية البيئة والحيوانات استياءًا كبيرًا مما يحدث على مستوى مختلف المساحات الغابية والمناطق الجبلية والمحميات الطبيعية بعدد من ولايات الوطن خلال الموسم الذي يمنع فيه صيد مختلف أنواع الحيوانات على اعتبار أنَّه موسم الراحة البيولوجية والتكاثر،[2] ويعتبر الأطلس البليدي دليل على ذلك فقد أصبح الصيد العشوائي يهدد حيواناته بالانقراض، لذا دعت جمعية "الأزرق لحماية البيئة"وهي جمعية ولائية بحمام ملوان بمدينة البليدة هدفها حماية البيئة والموارد الطبيعية، دعت هذه الجمعية الجهات الوصية بالتدخل العاجل من أجل وقف ما أسموه با "التعدي على الطبيعة" وخلق اختلال في التوازن البيئي"، حيث أوضح رئيس الجمعية "مراد صالي" أنَّهم لا حظوا القضاء العشوائي لأنواع من الحيوانات على غرار الضبع، الثعلب، الأرنب، ومبهم في الطبيعة دون رحمة أو حس

[1] خالد مسيوم-يحي وناس، "الحماية القانونية للحيوانات البرية المهددة بالانقراض في التشريع الجزائري، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 2، رقم 4، ص:116.

[2] "صيادون ينتهكون موسم التكاثر البيولوجي ويهددون الثروة الحيوانية"، مقال نشر على الموقع www.echoroukonline.com ، بتاريخ 2018/03/28، تم الإطلاع عليه يوم 23 سبتمبر 2020، الساعة 12:57.

بالمسؤولية وعبر نشطاء في الجمعية عن تخوفهم من إبادة حيوانات أخرى في طريق الانقراض خاصة وأنَّ حرائق الغابات في السنوات الأخيرة قد قضت على أنواع من الحيوانات وتسببت في زوالها، مؤكدين على أنَّه في حال استمرار الوضع على حاله ولم يتدخل أي مسؤول سينعكس ذلك سلبًا على التوازن الإيكولوجي ويسبب خللاً فيه،[1] هذا إضافة إلى ما تتعرض له البيئة البحرية من استنزاف لبعض الأسماك النادرة بسبب الصيد العشوائي وغير منتظم، لذلك نجد "جمعية هوم" لحماية البيئة كمثال عن العديد من الجمعيات الناشطة في حماية البيئة بصفة عامة والبيئة البحرية بصفة خاصة، وقد سعت هذه الجمعية إلى تغيير واقع العنف البشري ضد البيئة البحرية وكان من ضمن أهدافها ضمان "صيد سمك مستدام".

تأسست جمعية "هوم البحرية" عام 2015 ومقرها في تيبازة وهي مدينة ساحلية تبعد 80 كيلومتر عن مدينة الجزائر، أسستها سيدة تدعى "سامية بالبيسترو" وهي خبيرة بالغطس، كانت شاهدة على واقع تلوث البحر، حيث قررت تغيير هذا الواقع والتصرف بسرعة، فأسست جمعية "هوم البيئية" والتي ولدت لتلبية حاجة ملحة وهي حماية البحر والشاطئ، وباعتبارها شاهدة على كارثة بيئية وشيكة بدأت سامية بزيادة الوعي حول المخاطر المنتظرة بالنسبة للبحر وعليه خرجت بفكرة إنشاء جمعية يوجد فيها أصدقاء البحر والبيئة جهودهم لتغيير طريقة تفكير المجتمع وأفعاله،[2] وقد أطلقت الجمعية "مشروع صياد السمك المسؤول" الذي هدف إلى استشارة حساسية أولئك المستفيدين من

[1] "الصيد العشوائي يهدد حيوانات الأطلس البليدي"، مقال نشر على الموقع:elmihwar.com، بتاريخ 20 ديسمبر 2017-12:13، تم الإطلاع عليه بتاريخ 23 سبتمبر 2020، الساعة 13:03.

[2] "ترويج صيد السمك المستدام في تيبازة الجزائرية"، مقال نشر على الموقع ar.qantara.de، تم الإطلاع عليه بتاريخ 23 سبتمبر 2020-الساعة18:16.

البحر، ضد الاعتداءات التي ألحقوها حاليًا به مثل الصيد الجائر من خلال استعمال الديناميت والشباك العائمة وشباك الجرف، والشباك الكيسية، وعدم التقيد بفترات الاستراحة البيولوجية، وإبلاغهم بالآثار الضارة للبلاستيك الذي يعلق بالشبكة والذي يجب أن يجمع ولا يقذف به في الماء ثانية، وعليهم أن يصبحوا أول المدافعين عن الموارد البحرية ذاتها التي تكفل لهم بقاءهم على قيد الحياة.[1]

ثانيًا:تشجيع الجمعيات على تربية الحيوانات

تشجيع بعض الجمعيات البيئية في الجزائر والتي تنشط بشكل خاص في حماية التنوع البيولوجي على تربية الحيوانات وخاصة النادرة منها والمهددة بالانقراض وهذا من أجل الحفاظ عليها من الزوال، وكدليل على ذلك نجد جمعية "الرفق بالحيوان" التي تعتبر كأحد الجمعيات الفاعلة في مجال حماية الحيوانات ولا تعتبر الجمعية الوحيدة.

أسست جمعية "الرفق بالحيوان" على يد سيدة تدعى "حورية يانس" التي جعلت بيتها ملجأ تربى، وتعالج وتعتني فيه بالحيوانات خاصة بعد وقوفها على غياب ثقافة العناية بالحيوانات، حيث أكدت السيدة حورية يانس عندما التقت بصحافيين في جريدة "المساء" الجزائرية بحديقة الحامة، على الطرق التي ينبغي للأطفال أن يعاملوا بها الحيوانات وقالت بأنَّ رغبتها في تقديم الأفضل للحيوانات دفعها لتأسيس جمعيتها برفقة بعض الأصدقاء من محبي الحيوانات، وقد حولت بينها إلى ملجأ للحيوانات، وتحدثت السيدة "حورية يانس" عن التقنية التي تجعل الحيوانات تأبى أن تغادر بينها وهي الأمان والحماية، فالحيوانات ما إن تشعر بالأمان والحماية حتى تألف المكان وتقرر البقاء فيه، ومن

[1] "الصيد العشوائي يهدد حيوانات الأطلس البليدي"، مرجع سابق.

جملة الأهداف التي سطرتها رئيسة جمعية الرفق بالحيوان بعد أن أسست جمعيتها في سنة 2006 هي الكفاح من أجل تحسين الرأي العام عمومًا، والأطفال خصوصًا بأهمية حماية الحيوانات وعدم إلحاق الضرر بها، وعلى المدى البعيد تسعى الجمعية لإنشاء ملاجئ لكل الحيوانات على مستوى الوطن للحفاظ على بقاءها.[1]

هذا إضافة إلى حماية المشرع الجزائري للثروة الحيوانية وذلك بسنه لمجموعة من القوانين التي تهدف إلى حماية الحيوانات من الاعتداء الجائر عليها ومنها القانون 04-07، المؤرخ في 14 أوت 2004، المتعلق بالصيد، وقد حدد في المادة 06 منه شروط ممارسة الصيد:

1-أن يكون حائزًا الرخصة صيد سارية المفعول.

2-أن يكون حائزًا إجازة صيد سارية المفعول.

3-أن يكون منخرطًا في جمعية صيد.

4-أن تكون لديه وثيقة تأمين سارية المفعول تغطي مسؤوليته المدنية باعتبارها صيادًا ومسؤوليته الجزائية عن استعماله للأسلحة النارية أو وسائل صيد أخرى،[2] كما نجد المادة 24 من نفس القانون قد حددت فترات الصيد حيث نصت "لضمان حماية أفضل للثروة الصيدية"، تحدد الاقتطاعات بعنوان ممارسة الصيد على أساس تقييم القدرة الصيدية، معًا لأخذ بعين الاعتبار تنوعها الكمي والكيفي وتوزيعها عبر التراب الوطني،[3] وكذا المادة 25 من نفس القانون نصت "يمنع الصيد:

[1] رشيدة بلال، حورية يانس جمعية "الرفق بالحيوان" ل" المساء":أتمنى أن أنشئ ملجأ للحيوانات الضالة، مقال نشر على الموقع: www.djazairess.com.، بتاريخ 2012/10/13، تم الإطلاع عليه بتاريخ 24 سبتمبر 2020، الساعة 10:43.

[2] المادة 06 من القانون 04-07 المتعلق بالصيد، المؤرخ في 14 أوت 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد51.

[3] المادة 24 من القانون 04-07 المتعلق بالصيد، المؤرخ في 14 أوت 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد51.

-عند تساقط الثلوج.

-في فترة غلق مواسم الصيد، إلاَّ فيما يخص الأصناف سريعة التكاثر.

-في الليل، إلاَّ في حالة الصيد عند المساء أو الفجر".[1]

كما نص كذلك في المادة (3) من المرسوم 87-143 المحدد لقواعد تصنيف الحظائر الوطنية والمحميات الطبيعية، ويضبط كيفياته على أنَّه "يسمح لأي شخص طبيعي أو معنوي سواء كان خاضعًا للقانون العام أو الخاص طلب فتح دعوى لتصنيف حظيرة أو محمية طبيعية في ملكية أوجزء تراب بلدية واحدة أو عدة بلديات".[2]

الفرع الثاني:دور الجمعيات البيئية في التحسيس بأهمية الثروة النباتية

في ظل ما تتعرض الغابات في الجزائر والغطاء النباتي بشكل عام من اعتداءات عنيفة كالحرق وقطع الأشجار، كان لابد من تظافر الجهود حكومة وشعب للحد من العنف ضد البيئة ومواردها ونجد ذلك من خلال ما تقوم به الحكومة من حملات تشجير واستراتيجيات لحماية الغابات من مختلف مشاكل الاستنزاف والحرائق التي تهدد بقاءها للأجيال القادمة، فقد قامت الحكومة بتوسيع مهام اللجنة الوطنية لحماية الغابات وهذا ما أكده وزير الفلاحة والتنمية الريفية "شريف عمار" في أحد اللقاءات بمناسبة انعقاد اللجنة الوطنية لحماية الغابات، على أنَّه سيتم توسيع مهام هذه اللجنة وإعادة النَّظر في إطارها القانوني، يهدف رسم المعالم الرئيسية لسياسة وقائية عملياتية لحماية الثروة الغابية من مختلف المخاطر وعلى رأسها الحرائق، وإعطائها كل الصلاحيات وتوفير كل الإمكانيات لها

[1] المادة 25 من القانون 04-07 المتعلق بالصيد، المؤرخ في 14 أوت 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد51.

[2] المادة (03) من المرسوم رقم 87-143، المؤرخ في 16 يونيو 1987 المحدد لقواعد تصنيف الحظائر الوطنية والمحميات الطبيعي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد25.

من أجل ممارسة نشاطاتها وتوسيعها للقطاعات الأخرى، كما أكد على ضرورة تفعيل بشكل أوسع كل وسائل الإعلام ولاسيما الإذاعات المحلية والمجتمع المدني من أجل تحسيس المواطنين بضرورة الحفاظ على الثروة الغابية مع ضرورة تشجيع أكبر للفلاحين والمستغلين للثروة الغابية،[1] وقد ساهم المجتمع المدني في حماية الغابات من مختلف الأضرار التي تتعرض لها وفي مقدمتها الحرائق وقطع الأشجار وشجعت على عملية التشجير للحفاظ على الغطاء النباتي من الزوال.

أولاً:دور الجمعيات في مكافحة حرائق الغابات

في ظل ما تتعرض له الغابات في الجزائر من حرائق أتلفت الغطاء النباتي وخاصة في موسم الصيف، أبدت جمعيتي "الصيادين أشتوق" لدائرة بني معوش بولاية بجاية، وجمعية "الصقور" لبلدية بني شبانة بولاية سطيف، أسفهم وتحسرهم على الخسائر التي لحقت بالثروة الغابية جراء الحرائق التي شهدتها هذه المناطق على غرار ولايات متفرقة من البلاد، وفي ذات السياق قام أعضاء جمعية "الصقور" للصيد البري ببني شبانة التابعة إقليميًا لولاية سطيف باقتناء وإعادة تنصيب مشارب مائية بمختلف أنحاء الغابات التي أتلفتها النيران بهدف توفير الماء والمأكل للثروة الحيوانية البرية، كما أنَّ الجمعية ستقوم وعلى لسان رئيسها السيد "دياب" بإطلاق مشروع حملات تنظيف الغابات وحملات التشجير مستقبلاً بمساهمة المواطنين، والتي من شأنها إعادة تكوين ما أتلف ولا يزال أعضاء جمعية "الصيادين" لبني معوش في عمليات إعادة تهيئة المتابع بالغابات ومسالكها، هذا إضافة إلى مساهمتهم بما يملكون من عتاد لإطفاء النيران على مستوى الغابات، إلى جانب جهود الحماية المدنية والمصالح

[1] توسيع مهام اللجنة الوطنية لحماية الغابات لتعزيز الوقاية من الحرائق، مقال نشر على الموقعwww.aps.dz، يوم 2020/05/28-20:45، تم الإطلاع عليه بتاريخ 18 جويلية 2020، الساعة14:44.

الأخرى في حربهم لإخماد النار التي غيرت صور ما تزخر به المنطقة من غطاء نباتي،[1] هذا إلى جانب عمليات قطع الأشجار والاعتداء على الغطاء النباتي بطرق عشوائية التي تسجل من حين إلى آخر بالأوساط الحضرية في الجزائر رغم وجود قوانين تمنع هذه الممارسات وتفرض عقوبات ردعية على مرتكبيها، لكن هذه الإجراءات ظلت مجرد حبر على ورق، وهو ما أدى إلى انتشار أكبر لهذه الظواهر السلبية التي تضر بالبيئة والمحيط،[2] بحيث تتعرض غابة "الزان" بمنطقة "بونصر" وعلى غرار العديد من الغابات في الجزائر إلى عملية قطع الأشجار، هذه الغابة الواقعة بين بلديتي الجمعة بني حبيبي، وبلهادف وبالضبط على ضفاف وادي "يرجانة" بولاية جيجل تتعرض يوميًا إلى عملية قطع الأشجار بشكل ممنهج، إذ أنَّها تكاد تباد عن آخرها حيث مست العملية الأشجار المتواجدة على طول المنطقة الرابطة بين بلدية الجمعة بني حبيبي وبوراوي بلهادف، وعلى إثر هذا العنف الكبير ضد الغابات تدخلت العديد من الجمعيات والمواطنين في مواقع التواصل الاجتماعي وعبروا عن تذمرهم واعتبروا هذا الفعل بمثابة جريمة في حق البيئة، في ظل عدم وجود برنامج بديل من طرف الجهات المعنية لامتصاص فكرة قطع الأشجار، يتضمن غرس أشجار بدل تلك التي تم قطعها بدون ترخيص من السلطات، هذا وقد تم تدمير حوالي ثلاثة هكتارات من غابات الزان التي يتم قطعها بشكل غير

[1] جمعيات ناشطة تساهم في حماية الثروة النباتية والحيوانية ببجاية، مقال نشر على الموقع:www.dzair-tube.com، تم الإطلاع عليه بتاريخ 18 سبتمبر 2020-الساعة13:05.

[2] "تزايد القطع العشوائي للأشجار في الأوساط الحضرية"، مقال نشر على الموقع:www.annasronline.com، بتاريخ 07 جويلية 2019، تم الإطلاع عليه بتاريخ 18 سبتمبر 2020-الساعة14:23.

قانوني، في ظل اتفاق الحكومة للملايير لحماية البيئة، إذ أنَّ قطع الأشجار وحرقها بشكل عشوائي تعد واحدة من أبرز المشاكل التي تواجه غابات جيجل بشكل خاص والجزائر بشكل عام.[1]

2-تشجيع الجمعيات البيئية لعملية التشجير.

قامت العديد من الجمعيات البيئية على المستوى الوطني بتشجيع عملية التشجير، ومن بينها نجد جمعية أصدقاء البيئة، وهي جمعية أسست رسميًا في 04 نوفمبر 2003 من فكرة تبلورت عند جماعة يجمعهم حب الوطن والبيئة وعلى رأسهم المرحوم سليمان بن حمو، إطار متقاعد من الجيش الشعبي الوطني بعد سنة كاملة من التحضير لها مكتب تنفيذي يتكون من 9 أعضاء، رئيس الجمعية ثلاث نواب، أمين عام، أمين عام مساعد للخزينة، مقرها بلدية الشفة بولاية البليدة.[2]

تسعى جمعية أصدقاء البيئة لمحاربة الأعمال السلبية التي تتنافى والتنمية المستدامة الصحيحة وكذا البيئة، وكان لجمعية أصدقاء البيئة نشاطات كبيرة من خلال مشاركتها في عدة مشاريع مع دول أجنبية وعربية ومن بينها مشروعها مع دولة كندا بعنوان "أولويات عاجلة وإجراءات ملموسة لعكس الاتجاهات غير المستدامة الموجهة نحو التنمية والبيئة عن طريق إنشاء مشتلة إنتاج، وتكون دفعة شبانية على التقنيات الإنتاجية للمشتلة ومن أنشطة هذا المشروع:

أ-إنشاء مساحة خضراء وبجانبها المشتلة.

ب-إنشاء سياج للحفاظ الكلي للمساحات الخضراء والمشتلة.

---

[1] "قطع الأشجار بغابة" بونصر، كارثة بحق البيئة"، مقال نشر على الموقع jijeleljadida.com، تم الاطلاع عليه يوم 24 سبتمبر 2020، الساعة 13:53.

[2] حشماوي فاطمة، دور المجتمع المدني في رسم السياسة البيئية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2014-2015، ص:94.

ج-بناء خزان مياه 60م لري النباتات.[1]

هذا إضافة إلى عمليات التشجير التي يبادر بها المواطنين والجمعيات في مختلف ربوع الوطن بين الحين والآخر.

المطلب الثاني:الدور التحسيسي للجمعيات من أجل الاستغلال المستدام للمياه والطاقة الشمسية

تعمل السلطة الجديدة في الجزائر من أجل التخلص من الاقتصاد القائم على بيع ما وهبت به الأرض من موارد طبيعية كالذهب الأسود المتمثل في البترول الذي كان مصدر الدخل الوحيد الذي اعتمدت عليه البلاد على مدار عقود طويلة من الزمن، وتنويع الاقتصاد من أجل مواجهة التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية،[2] ولهذا فقد اختارت أن تسيير على خطى الدول الأجنبية والعربية في استغلال الطاقة الشمسية والمياه، من أجل تحقيق تنمية مستدامة واعتمدت في ذلك أيضًا على المجتمع المدني.

الفرع الأول:دور الجمعيات البيئية في التحسيس بأهمية الاستغلال العقلاني للمياه

يلعب المجتمع المدني الجزائري دورًا مهمًا في الحفاظ على المياه وضمان بقاءها للأجيال القادمة، وذلك من خلال حملات التوعية التي يقوم بها الجمعيات البيئية في الملتقيات والخرجات الميدانية والتجمعات على المستوى الوطني، فطبيعة مناخ الجزائر الشبه جاف والاستغلال غير عقلاني للمياه يوحي بندرتها مستقبلاً، وكمثال عن هذه الجمعيات نجد جمعية "شباب الخير"، وهي جمعية

[1] حشماوي فاطمة، مرجع سابق، ص:94.

[2] ربيعة خريس، "الطاقة الشمسية....هل هي البديل الحقيقي للطاقات التقليدية في الجزائر"، مقال نشر على الموقع noonpost.com بتاريخ 2020/07/12، تم الإطلاع عليه يوم 24 سبتمبر 2020-الساعة 14:09.

ولائية محلية تنشط ب 35 بلدية على مستوى ولاية شلف وتسعى لفتح فروع لها بولاية، تأسست على يد مجموعة من الشباب المتطوع سنة 2013، ثم تحصلت على الاعتماد في 2014، وأصبحت جمعية محلي، وفي 2015 أصبحت جمعية ولاية وتضم حوالي 35 عضو ينشط جميعهم في المجال الخيري التطوعي،[1] إضافة إلى "جمعية شباب" لحماية البيئة الناشطة ببلدية الأربعاء بولاية البليدة، هاتان الجمعيتان قد قامتا بعدة أنشطة وحملات توعوية كانت تهدف جلها للاستغلال العقلاني للمياه والحفاظ على حق الأجيال القادمة فيها.

أولاً:الدور التوعوي لجمعية "شباب الخير" للحفاظ على المياه

قامت جمعية "شباب الخير" بإطلاق حملة وطنية تحسيسية للتوعية بأهمية المحافظة على المياه لفائدة الطلبة والتلاميذ من مختلف المؤسسات التربوية بتنظيم مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى عقلنة وترشيد استعمال المياه، فضلاً عن أنشطة متعلقة بالبيئة، لتحسيس تلك الشريحة بضرورة معرفة قيمة هذه الثروة ولاسيما أنَّها من المواد التي ستزول في يوم من الأيام وقد حملت هذه التظاهرة شعار "الماء ثروة" وفي هذا الصدد شدد "يونس و علي" وهو عضو الجمعية والمكلف بالإعلام على تعزيز دور المجتمع عامة والطفل خاصة، في حماية البيئة من خلال حماية مواردها وتثمينها وبعدم تبذيرها أو الإسراف فيها، مشيرًا إلى تسجيل عدد من التجاوزات التي تعتبر جريمة في حق بيئتنا لاسيما ما يتعلق بمياه الشرب قائلاً "هناك من المجتمعات التي لاتجد اليوم ما تشربه، وقيمة الماء أثمن من قيمة الذهب في حد ذاته" وأوضح أنَّ هذه التظاهرة جاءت بمبادرة من الجمعية تزامنت مع موسم لشتاء

[1] نور الهدى بوطيبة، التجنيد للتحسيس بأهمية الحفاظ على المياه، مقال نشر على الموقع:www.el-massa.com بتاريخ 09 جانفي 2020، تم الإطلاع عليه بتاريخ 18 سبتمبر 2020-الساعة 23:14.

سجل جفافًا نسبيًا، على حد تعبيره وهذا ما يدق ناقوس الخطر ليس لخلق الهلع، وإنَّما للتفكير في قيمة هذه الثروة، فغيابها يعني غياب الغذاء الذي نتناوله وبالتالي غياب الحياة.[1]

ثانيًا:الدور التوعوي لجمعية الشباب لحماية البيئة

نظمت جمعية الشباب لحماية البيئة بالتشارك مع شركة نيسلي ووترز فرع الجزائر، وهي شركة سويسرية موجودة منذ 150 سنة وكانت بدايتها عام 1905 وكانت نتيجة عملية دمج بين إثنين من الشركات الكبيرة وهما شركة Farine lactéé.Henri Nestle التي أنشأها "هنري نستله" عام 1866، وشركة Anglo swiss Milk التي أسسها "جورج بيج و "تشار ليزبيج"، بدأت بإنتاج بودرة الحليب من أجل الأطفال ثم تطورت لإنتاج منتوجات أخرى ثم قررت "نيسلي" الولوج إلى مجال المياه والاستثمار فيها سنة 1991، وهي مرتبطة بمؤسسة " europ middle eastnorth africa" التي مقرها بدبي "نيسلي ووترز تستحوذ على 19 سوقًا، والجزائر أحد هذه الأسواق،[2] وبمناسبة اليوم العالمي للماء المصادف ل22 مارس من كل سنة، نظمت جمعية الشباب لحماية البيئة هي شركة "نيسلي"يومًا تحسيسيًا لفائدة الأطفال، ويهدف الحدث إلى توعية الأطفال وتحسيسهم بأهمية المحافظة على الموارد المائية وضرورة اتخاذ جميع التدابير التي تتعلق بترشيد استهلاك الماء من أجل ضمان بيئة متوازنة للأجيال القادمة، وذلك من خلال تنظيم عدة أنشطة تعليمية أنشأها مشروع wet، وارتكزتا هذه الأنشطة والألعاب على مواضيع مهمة ومختلفة للمحافظة على المياه من خلال تقريب المواطنين من الأطفال وتثقيفهم على نشر ثقافة التحسيس وتعميق معارفهم في

[1] نور الهدى بوطيبة، مرجع سابق.

[2] "السوق الجزائري يشجع على تطوير أرقام الاستثمار"، مقال نشر على الموقع: www.elhiwardz.com بتاريخ 04 أفريل 2017، تم الإطلاع عليه يوم 24 سبتمبر 2020، الساعة 20:38.

هذا المجال، وتم خلال هذا اليوم التحسيسي إعطاء فرصة للأطفال لتعلم تركيبة الماء في جسم الإنسان ونشاطات أخرى مكنتهم من كيفية التسيير العقلاني للماء في حياتهم اليومية كما قدمت نيسلي جوائز تشجيعية لكل الأطفال المشاركين.[1]

الفرع الثاني:دور الجمعيات البيئية في التحسيس بأهمية الاستغلال المستدام للطاقة الشمسية

تبقى الطاقة الشمسية أهم طاقة متجددة تتوفر عليها الجزائر، إذ تعد أكبر نسبة من الطاقة الشمسية على مستوى الدول المتوسطة تحتوي على ما يعادل أربع مرات مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة أي نحو 37 ألف مليار متر مكعب من الغاز في العام،[2] لذلك سعت الجزائر إلى استغلالها كبديل للموارد غير المتجددة من منظور الأمن، وتسعى بعض منظمات المجتمع المدني في الجزائر إلى المشاركة إلى جانب الدولة في استغلال الطاقة الشمسية واستعمالها كعنصر في التنمية المستدامة، وتعتبر جمعية "حماية البيئة" لولاية بومرداس دليل على ذلك.

تعمل جمعية "حماية البيئة لبومرداس" والتي تأسست سنة 1989 على ترسيخ هدف الحفاظ على البيئة لتحقيق التنمية المستدامة وتسعى في هذا الشأن لجلب مشاريع مؤسسة ذات بعد تنموي لاسيما في مجال الطاقات المتجددة مثل مشروع مشترك مع شريك أجنبي للتموين قرية ببلدية بوزقزة قدارة بالطاقة الشمسية بهدف تحسين نوعية الحياة للأفراد، لاسيما أنَّ المنطقة تحتوي منازل فردية متفرقة، إضافة إلى مشروع التدفئة بالطاقة الشمسية أيضًا فالمنطقة معروفة ببرودة الطقس خلال الموسم

[1] "نيسلي للمياه تحتفل مع الأطفال البليدة بمناسبة اليوم العالمي للمياه"، مقال نشر على الموقع:www.elhiwardz.com ، تم الإطلاع عليه يوم 24 سبتمبر 2020-الساعة 20:54.

[2] محمد أبو عبد الله، الطاقات المتجددة في الجزائر:استقامة العملاق، مقال نشر على الموقع:www.alaraby.co.uk، بتاريخ 01 يونيو 2015، تم الإطلاع عليه يوم 25 سبتمبر 2020- الساعة11:20.

الشتوي، وفي غياب غاز المدينة فإنَّ الأسر تضطر لشراء مابين 15 و20 قارورة غاز للتدفئة خلال الموسم، حيث يقول "رياض بن داود" رئيس الجمعية إلى جريدة "المساء" الجزائرية أنَّ أحد أهداف مشروع التدفئة بالطاقة الشمسية هو تحسين الإطار المعيشي للسكان بالمناطق المعزولة، كما عملت الجمعية على نفس المشروع ببلدية بني عمران بتزويد مسجدين بوسط المدينة إضافة إلى مركز للتكوين من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في التدفئة وتسخين الماء لاسيما أنَّ المنطقة معروفة أيضًا بقساوة طقسها في الشتاء، ما يعني ازدياد الحاجة إلى الغاز والكهرباء، وبالتالي التخفيض من الاحتياج العام لهاتين الطاقتين باللجوء إلى الطاقة النظيفة، كما أكد كذلك سعي الجمعية لتعميم مثل هذه المشاريع لتشمل المناطق المعزولة متى توفرت مصادر التمويل.[1]

[1] حنان سالمي، الحفاظ على البيئة أحد تحديات التنمية المستدامة وعامل للاستقرار الاجتماعي، مقال نشر على الموقع: www.el-massa.com، بتاريخ 22 أوت 2017، تم الإطلاع عليه بتاريخ 25 سبتمبر 2020-الساعة 14:28.

المبحث الثاني:دور المجتمع المدني في التحسيس بأهمية استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة مع ضرورة المحافظة على حصة الأجيال القادمة فيها:

عرف العالم في السنوات الأخيرة تلوثًا ببيئتنا خطيرًا أدى إلى انقراض العديد من الكائنات الحية وتهديد حياة الإنسان والكوكب الذي يعيش فيه، ويعود هذا التلوث بالأساس للاستغلال الفاحش للموارد الطبيعية من أجل تحقيق الأرباح الاقتصادية، وللحد من هذه المخاطر وحماية حقوق الأجيال القادمة بدأ التحدث عن مصطلح "التنمية المستدامة" من قبل الاقتصاديين ، وتعني تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية شرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها، وتقوم التنمية المستدامة أساسًا على ضرورة التوازن مابين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية والعدل الاجتماعي.[1]

ومن المفيد معرفة تاريخ ظهور مصطلح التنمية المستدامة حتى بفهم الغاية منها وأهدافها:فما بين سنة 1972 و2002 استكملت الأمم المتحدة عقد ثلاث مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة، الأول عقد في استوكهولم (السويد) 1972 تحت اسم "مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان" والثاني عقد في يودي جانيرو 1992 تحت اسم "مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية"، والثالث انعقد في جوها نسبورغ في سبتمبر 2002 تحت اسم "مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة"، وفي سنة 1972 أصدرت الأمم المتحدة تقريرًا حول النمو الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية، وأنَّه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك فإنَّ الموارد الطبيعية لن تفي

[1] نقلاً عن الموقع:www.wikipedia.org، تم الإطلاع عليه يوم 26 سبتمبر 2020-الساعة 12:09.

باحتياجات المستقبل وأنَّ استنزاف الموارد البيئية يهدد المستقبل،[1] وفي عام 1973 هزت أزمة البترول العالم ونبهت إلى أنَّ الموارد محدودة الحجم، وفي عام 1980 صدرت وثيقة الإستراتيجية العالمية للصوت، نبهت هذه الوثيقة الأذهان إلى أهمية تحقيق التوازن بين ما يحصده الإنسان من موارد البيئة وقدرة النظم البيئية على العطاء، وفي عام 1987 أصدرت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة تقرير" مستقبلنا المشترك" كانت رسالته تدعو إلى أن تراعي تنمية الموارد البيئية الحاجات المشروعة للناس في حاضرهم دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على العطاء الموصول لتلبية حاجات الأجيال المستقبلية، ولما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية عام 1992، برزت فكرة التنمية المستدامة أو المتواصلة كواحدة من قواعد العمل الوطني والعالمي، ووضع المؤتمر "أجندة21" تضمنت 40 فصلاً تناولت ما ينبغي الاسترشاد في مجالات التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، وفي مشاركة قطاعات المجتمع في مساعي التنمية.[2]

وباعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من هذا العالم فقد تعرضت ولازالت تتعرض لنفس المشاكل التي تتعرض لها باقي دول العالم من استنزاف غير عقلاني للموارد الطبيعية، ومن أجل تدارك الوضع سعت هي الأخرى وعلى غرار باقي دول العالم إلى تبني مفهوم التنمية المستدامة والعمل على تحقيقه من أجل ضمان حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية، هذا إضافة إلى إشراك المجتمع المدني هو الآخر في تحقيق ذلك، وهذا من خلال استغلال الجمعيات لحقها في إشراك الحكومة في اتخاذ

[1] سيرين شيخ روحة، لقاء مع هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة، يوم 21 أكتوبر 2016، بتونس، نقلاً عن الموقع:Tn.boell.org، تم الإطلاع عليه يوم 26 سبتمبر 2020-الساعة 12:34.

[2] مرجع نفسه.

القرارات وفقًا لما جاء به المشرع الجزائري من قوانين تحفظ حق الجمعيات في مشاركة الدولة في صنع القرار البيئي.

المطلب الأول:مشاركة المجتمع المدني في الحفاظ على حصة الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية الغير متجددة

بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه الهيئات الإدارية المركزية والمحلية، تبقى مسألة البيئة قضية تقتضي جميع الجهود، بحيث أصبح للأفراد مشاركة قوية في حماية البيئة، وهذا ما جسده الميثاق العالمي للطبيعة بستوكهولم في السويد عام 1973، بموجب المادة 24، وتجسدت هذه المشاركة بإنشاء الجمعيات التي تتبنى مبادئ حماية البيئة والدفاع عنها والتي تحمل على عاتقها رسالة رفع مستوى الوعي البيئي.[1]

الفرع الأول:حق الجمعيات في مشاركة الحكومة في حماية البيئة في التشريع الجزائري

إنَّ سلامة البشرية تتحقق بسلامة البيئة التي تعيش فيها وإنَّ تأمين بيئة سليمة ولائقة لأجيال الحاضر والمستقبل على السواء، يتطلب الدعم الفعال من الجميع من الدولة إلى الجمعيات، هذه الأخيرة نشأت وشهدت تطورات في نظامها القانوني في التأسيس وفي ممارسة دورها بتكريسها في الدساتير وقوانين البيئة والجمعيات.

إنَّ إشراك الجمعيات البيئية في صنع القرارات العامة المؤثرة على البيئة من شأنها تحسين مضمون القرار وتحقيق التنمية المستدامة وإيجاد الحلول الكفيلة بوقف هذا التدهور الخطير الذي

[1] "جمعيات حماية البيئة في الجزائر"، مقال نشر على الموقع:reasearch 1504.blogspot.com، بتاريخ 17 جانفي 2015، تم الإطلاع عليه بتاريخ 26 سبتمبر 2020-الساعة 23:14.

تشهده البيئة،[1] ويبقى استنزاف الموارد الطبيعية من أكبر المشاكل التي يعاني منها العالم بوجه عام والجزائر خاصة وبحكم الصلاحيات التي خولها القانون الجزائري للجمعيات في المشاركة في منع القرار البيئي، كان لهذه الأخيرة دور كبير في التحسيس بأهمية استغلال الموارد الطبيعية مع ضرورة الحفاظ على حصة الأجيال القادمة فيها، لذلك فإنَّ مسألة مشاركة الجمعيات في حماية البيئة أمر لابد منه، حتى تكون بجانب الهيئات الحكومية في ميدان البيئة وهذا ما نلمسه من خلال القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الذي خص الجمعيات بفصل خاص.

أولاً:دور الجمعيات البيئية من خلال النصوص القانونية

تعد مجالات تدخل جمعيات حماية البيئة غير محدودة لأنَّ المعيار الأساسي الذي يتحدد على ضوئه اختصاص الجمعيات هو الهدف المحدد في قانونها الأساسي والمتمثل في ترقية التربية البيئية والإعلام البيئي وهنا سنعرض بعض الأمثلة عن تدخل الجمعيات البيئية:[2]

1-تقديم طلبات فتح دعوى لتصنيف حظيرة وطنية أو محمية طبيعية وإنشاء المساحات الخضراء من خلال المشاركة في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل الأراضي حسب المادة 03 من المرسوم 87/143 المتعلق بالحظائر الوطنية.

2-حفظ الصحة الحيوانية والمساهمة في استقصال الأمراض الحيوانية حسب المادتين 5و11 من قانون 88/08 المؤرخ في 26 يناير 1988، والمتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية "الجريدة الرسمية عدد 4-1988".

[1] مكي تواتي، النظام القانوني لجمعيات حماية البيئة في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص:08.

[2] وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2007، ص:141.

3-إنشاء منطقة أو مناطق للمحافظة على تكاثر الصيد بعد استشارة الإدارة المحلية والحد من الصيد المحظور ومحاربته، حسب المواد 2-8-11 من المرسوم رقم 83-136، المؤرخ في 19 فيفري 1983، المتعلق بالجمعيات والاتحادات الولائية والاتحادية الوطنية للصيادين (الجريدة الرسمية عدد 08-1983).[1]

ثانيًا:عضوية الجمعيات في بعض الهيئات لصنع القرار البيئي

تساهم جمعيات حماية البيئة بإبداء الرأي والمشاركة في عمل الهيئات العمومية وفق ما ينص عليه التشريع في المادة 35 من قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة، في إطار التنمية المستدامة، كما حدد المشرع حالات حصرية لعضوية الجمعيات البيئية هي بعض المؤسسات ذات طابع الصناعي والتجاري، منها المؤسسة الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير.

تطلب مشاركة الجمعيات في هذه المؤسسات لأنَّ هذه الأخيرة تستحوذ على استغلال واستعمال الأملاك البيئية المشتركة وتتصرف فيها كما لو كانت هي المستعمل أو المالك الوحيد لهذه العناصر البيئية، هذه الوضعية جعلت من المستعملين الآخرين لهذه الأملاك البيئية في موقع ضعف، لأنَّهم لا يملكون أي صيغة قانونية للتفاوض أو مشاركة هذه المؤسسات في اتخاذ القرارات التي تهم العناصر البيئية المشتركة.[2]

[1] مرجع سابق نفسه، ص:142.

[2] مرجع نفسه، ص:143.

ثالثًا:الوظيفة التنازعية لجمعيات حماية البيئة.

تتمتع الجمعيات إضافة إلى حق المشاركة والمشاورة والاستشارة مع الإدارة في تحقيق أهدافها، بحق اللجوء إلى القضاء باعتباره أحد الضمانات الأساسية لتفعيل الرقابة الاجتماعية لعمل الإدارة على احترام القواعد البيئية، خاصة عندما لا تتمكن الجمعيات من تحقيق أهدافها بالطريقة الوقائية عن طريق المشاركة، ونتيجة لضعف أو عدم فعالية هذا الأسلوب كرس قانون الجمعيات حق الجمعيات في التقاضي من أجل الدفاع عن المصالح المشروعة المرتبطة بأهدافها، وفرض احترام القواعد المرتبطة به سواء باللجوء إلى القضاء العادي أو الإداري، وخص قانون حماية البيئة بأحكام خاصة التقاضي في المادة 36 منه، إذ مكن كل جمعية يتضمن موضوعها حماية الطبيعة والبيئة رفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة حتى في الحالات التي لا تعني الأشخاص المنتسبين لها بإنتظام، وممارسة حق الإدعاء المدني بالنسبة للحقوق المعترف بها للطرف المدني بخصوص الأفعال التي تلحق ضررًا مباشرًا أو غير مباشر بالمصالح الجماعية التي تدافع عنها، أو بتفويض كتابي من شخصين على الأقل.[1]

الفرع الثاني:ضرورة إشراك المجتمع المدني في التحسيس بأهمية الاستغلال العقلاني للموارد غير المتجددة

الأصل أنَّ لكل بلد الحق في البحث عن الحفاظ على وتيرة ملائمة للتنمية من أجل ضمان شروط حياة أفضل لمواطنيه مع الحرص على ترك بلد يتمتع بالرفاه والاستقرار والنمو إلى أقصى قدر

[1] "جمعيات حماية البيئة في الجزائر"، مقال نشر على الموقع:research 1504.blogopet.com، بتاريخ 2015/01/17، تم الإطلاع عليه بتاريخ 27 سبتمبر 2020-الساعة 13:44.

ممكن لفائدة الأجيال المستقبلية، وعلى هذا النحو تواصل الجزائر بذل الجهود في سياق التنمية، بينما لا يمكن تحقيق الأهداف على هذا النحو دون وفرة الطاقة والتمتع بها في كل الأوقات، لذلك فإنَّه تتوفر قناعة واحدة اليوم تقود إلى إرساء استقلالية طاقوية هي استغلال مواردنا من المحروقات مع مواصلة العمل في حقل البحث عن البديل،[1] وحتى لا تكون هذه الموارد حكرًا للأجيال الحالية فقط، كان لابد من التخلي عن الاعتماد على المحروقات بشكل كبير في التنمية والتوجه إلى حلول أخرى من شأنها الحفاظ على حصة الأجيال القادمة في الموارد غير المتجددة من جهة وتطوير الجانب الاقتصادي من جهة أخرى كالاعتماد على الطاقات المتجددة، السياحة والفلاحة، وهذا ما أكدت عليه وزيرة البيئة والطاقات المتجددة ثورية بن حراث في جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني برئاسة سليمان شنين رئيس المجلس أنَّه "تجسيدًا لالتزامات رئيس الجمهورية لبناء جزائر جديدة وتطبيقًا لمخطط الحكومة فإنَّ قطاع البيئة اعتمد في إستراتيجية على زيادة إشراك عدة قطاعات وزارية وفعاليات المجتمع المدني من أجل تكفل أفضل بمطالب المواطن المتعلقة بالحفاظ على محيطه البيئي وحماية صحته وتحسين إطاره المعيشي،[2] وقالت أنَّه من أجل تجسيد استراتيجيات قطاع البيئة في بناء جزائر جديدة، تم الشروع في إعداد أرضية رقمية للجمعيات الناشطة في مجال البيئة بغية مرافقتها وتفعيل آدائها".[3]

[1] "استغلال عقلاني للموارد الطبيعية لتفادي أي صدمة"، مقال نشر على الموقع:www.djazaires.com، بتاريخ 2014/12/27، تم الإطلاع عليه بتاريخ 27 سبتمبر 2020-الساعة 12:51.

[2] "الاقتصاد الأخضر:ضرورة تثمين شعب تدوير للنفايات والموارد البيولوجية وتحديث قوائم المهن البيئية.

[3] مرجع نفسه.

وهذا ما أوضحته أيضًا السيدة فاطمة الزهراء زرواطي الوزيرة السابقة للبيئة والطاقات المتجددة، حيث أبرزت الوزيرة على هامش افتتاح الملتقى الوطني حول تفعيل دور المجتمع المدني في التوعية البيئية وإشراكه في الإستراتيجية الوطنية الجديدة للبيئة والتنمية المستدامة 2017-2035 وضرورة العمل على عصرنة وتطوير دور المجتمع المدني وتحديث مسؤولياته بما يتوافق مع التطور السريع الحاصل في القضايا البيئية،[1] كما أوضحت السيدة زرواطي أن تنظيم هذا الملتقى يهدف إلى إعطاء نفس جديد في الشراكة بين القطاع والمجتمع المدني، مشيرة إلى أنَّ العمل الجمعوي البيئي عرف تناميًا متزايدًا خلال السنوات الأخيرة بفضل الخطط المدرجة لذلك، كما تطرق المشاركون في اللقاء أيضًا إلى ضرورة ودعم ومرافقة الجمعيات الناشطة في مجال المحافظة على البيئة بغية الحد من مختلف الانتهاكات البيئية كالتلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، مع ضرورة وضع إستراتيجية جديدة للسياحة البيئية وتدعيم مراكز الدعم التقني والمرافقة المالية للجمعيات.[2]

المطلب الثاني:الدور التحسيسي للمجتمع المدني بضرورة إيجاد بديل للثروات الناضبة

تعتمد الجزائر على قطاع المحروقات بشكل كبير في اقتصادها وهذا ما أكده الخبراء الجزائريون حيث عبروا عن مخاوفهم من اعتماد الدولة الكلي على عوائد النفط وذلك بناءًا على تقارير دولية ودراسات محلية، حذرت من أن محطات إنتاج البترول ربما لن تكون قادرة على الوفاء بالتزامات تصدير النفط والغاز في أفق 2030 منبهين إلى ما سموه بداية التقهقر نحو نضوب الغاز والبترول في

[1] "إشراك المجتمع المدني أمر ضروري وحتمي"، مقال نشر على الموقع: www.el-massa.com بتاريخ 2018/05/12 تم الإطلاع عليه بتاريخ 27 سبتمبر 2020-الساعة10:13.

[2] مرجع نفسه.

الجزائر،[1] وأكد عبد المجيد عطار الخبير النفطي والرئيس المدير العام لمجمع "سوناطراك" ووزير الموارد المائية الأسبق على أنَّ الجزائر تواجه تحديات مركبة تتمثل في ارتفاع الاستهلاك الداخلي في ظل الحاجة إلى الاستمرار في التصدير أمام ضغوط تراجع الإنتاج الوطني منذ2007، وقال أنَّ الاستهلاك المحلي بلغ 29 مليار متر مكعب في حيث تراجعت الصادرات إلى 53 مليار متر مكعب وفي حال استمرت هذه الوتيرة، وفي حال عدم تنويع الاقتصاد والتنظيم الاقتصادي فإنَّ الجزائر في مواجهة الحائط.[2] ولذلك كان لابد على الحكومة الجزائرية من إيجاد حلول وتنويع نشاطاتها الاقتصادية للتخلص من تبعية المحروقات التي تسببت في استنزاف البترول والغاز بشكل غير عقلاني واللذان أصبحا مهددان بالنفاذ، وقد كان المجتمع المدني الجزائري دور كبير في التحسيس بمدى ضرورة تنويع النشاطات الاقتصادية للتخلص من التبعية الاقتصادية من جهة وضمان حصة الأجيال القادمة في البترول والغاز، كالتشجيع على السياحة والفلاحة والاقتصاد الأخضر....وغيرها من الأنشطة.

الفرع الأول:تشجيع الجمعيات على السياحة كبديل لقطاع المحروقات في الجزائر

تسعى منظمات وجمعيات المجتمع المدني في الجزائر إلى الترويج للسياحة والتشجيع عليها، واعتبارها كرهات للتنمية المستدامة في الجزائر، وتعتبر الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين كبديل على ذلك إلى جانب جمعية المنظر الجميل.

[1] "الاعتماد الكلي على النفط يهدد مستقبل الاقتصاد الجزائري"، مقال نشر على الموقع:alarab.co.uk، تم الإطلاع عليه بتاريخ27 سبتمبر 2020-الساعة18:24.

[2] عبد الوهاب بوكروخ، بترول الجزائر سينتهي بعد عشر سنوات، مقال نشر على الموقع:
www.echorouk online.com، بتاريخ 2012/12/18، تم الإطلاع عليه بتاريخ 27 سبتمبر 2020- الساعة 18:54.

أولاً:تشجيع جمعية المنظر الجميل على السياحة في الجزائر

1-التعريف بالجمعية:جمعية المنظر الجميل لولاية البليدة هي جمعية شبابية ذات طابع تربوي بيئي وسياحي تأسست سنة 2012، بلغ عدد المنخرطين فيها حوالي 90 شابًا، وتعمل ضمن 05 فروع بادية وتمارس نشاطات بيئية مختلفة تهدف إلى الحفاظ على الوسط البيئي للمنطقة.[1]

2-نشاطات الجمعية:تتمثل نشاطات جمعية المنظر الجميل حسب رئيسها السيد "سعيد عالية" بأنَّها تقوم بعدة نشاطات بيئية كتنظيف المساحات الخضراء وعمليات التشجير، وإلى جانب هذه النشاطات فإنَّها تقوم أيضًا بنشاطات وطنية من ضمنها اليوم العالمي للسياحة والقيام بمعارض وطنية تحسيسية ورحلات عبر مختلف مدن وولايات الوطن لإنعاش السياحة الداخلية، وأكد كذلك أنَّ الجمعية بصدد التحضير لمشروع البيئة داخل الوطن بالتنسيق مع وزارة الشباب والرياضة، كما تقوم أيضًا بالتحضير لمبادرة تكوين 50 مرشدًا بيئيًا على المستوى الوطني، إضافة إلى إطلاق الجمعية لمسابقة وطنية تحت عنوان "براري الجزائر" حيث ستختار 20 صورة لأحسن المصورين الهواة والهدف منها هو استكشاف الحظيرة النباتية والحيوانية على المستوى الوطني.[2]

ثانيًا:تشجيع الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين للسياحة في الجزائر

تساهم الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين والتي مقرها بدالي إبراهيم بالجزائر بالترويج للسياحة والتشجيع عليها، وكمثال على ذلك هو تنظيمها للقاء في أشغال الندوة الوطنية بجامعة باتنة حول موضوع "السياحة رهان للتنمية المستدامة في الجزائر"، حيث ذكر رئيس الجمعية الوطنية

[1] "جمعية المنظر الجميل بالبليدة، حماية الموروث الطبيعي"، مقال نشر على الموقع: www.el-massa.com، تم الإطلاع عليه بتاريخ 18 سبتمبر 2020-الساعة 10:31.

[2] جمعية المنظر الجميل بالبليدة، مرجع سابق.

للاقتصاديين الجزائريين أنَّ التعريف بالمعالم السياحية المتنوعة على اختلاف المقومات الطبيعية والمناخية التي تزخر بها ربوع الجزائر يعد البنة الأولى لبعث سياحة داخلية تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني،[1] وشدد الدكتور شبايكي سعدان وهو أستاذ في الاقتصاد بجامعة الجزائر على "الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه المنتخبون المحليون والسلطات المحلية في الترويج للمقاصد والمعالم السياحية المحلية وجذب السياح إليها" مؤكدًا أنَّ السياحة في الجزائر بإمكانها تعويض البترول إن أحسن استغلال المقومات الهائلة التي يزخر بها القطاع، وأجمع المشاركون في هذا اللقاء على أنَّ رهان السياحة في التنمية المستدامة بالجزائر يمكن كسبه لو تضافرت الجهود وأحسن استغلال المقومات المتوفرة ومن جهته دعا الأستاذ صالح بوراوي من جامعة باتنة إلى توعية المجتمع المدني بأهمية النشاط السياحي وتفعيل دور المؤسسات الإعلامية في نشر الإعلام السياحي من خلال الإعلام الجواري الذي تقوم به الإذاعات المحلية عبر الوطن.[2]

الفرع الثاني:تشجيع المجتمع المدني للفلاحة كبديل للمحروقات في الجزائر

تسعى الجزائر اليوم إلى البحث عن بديل للمحروقات التي أصبحت مهددة بالنفاذ بسبب الاستغلال غير العقلاني لها في ظل ما تعانيه الدولة من تبعية اقتصادية فرضت عليها زيادة استهلاك المواد الخام بشكل غير منظم وكان السعي لتطوير الفلاحة كأحد الحلول التي وجدتها الحكومة الجزائرية على أنَّها بديل للمحروقات، وهذا ما أوضحه السيد محفوظ عدول رئيس حزب النصر الوطني، خلال تجمع شعبي نشطه بدار الثقافة هواري بومدين الذي أوضح أنَّ "تطوير الإنتاج الوطني وتتويجه خارج

[1] "تشجيع السياحة بالجزائر يبدأ ب:الترويج للوجهة المحلية"، مقال نشر على الموقع:www.djazairess.com، تم الإطلاع عليه بتاريخ 28سبتمبر 2020-الساعة16:50.

[2] "تشجيع السياحة بالجزائر يبدأ ب:الترويج للوجهة المحلية"، مرجع نفسه.

المحروقات، على غرار السياحة والفلاحة سيمكن الجزائر من تخطي كل العقبات في المجال الاقتصادي"،[1] هذا إضافة إلى الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في سبيل تطوير الفلاحة والسعي إلى النهوض بالاقتصاد الجزائري والحفاظ على حق الأجيال القادمة في المحروقات، وذلك بمشاركة الدولة في تطوير قطاع الفلاحة وهذا ما أكد عليه السيد شريف عماري وزير الفلاحة والتنمية الريفية خلال توقيعه على اتفاقية على هامش الملتقى الوطني للشباب والفلاحة الذي أشرفت عليه المنظمة الوطنية للمؤسسات والحرف تحت شعار"الشباب محرك التنمية الفلاحية وتم توقيع هذه الاتفاقية مع الاتحاد الوطني للمهندسين الزراعيين،[2] وقد صرح السيد عماري في هذا الملتقى عن دور المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية في بناء الاقتصاد الوطني ودعم القدرات الإنتاجية في القطاع الفلاحي، وذلك بهيكلة وتنظيم منهجي مدروس لهذه القدرات، وأكد أنَّ قطاعه يعمل مع المجتمع المدني وفق مقاربة تعتمد على تقريب الإدارة من الشباب ومرافقته من خلال توفير شروط نجاح مشاريعهم وذلك بإشراك قطاعات أخرى مدعمة مثل وزارة المؤسسات الصغيرة والناشئة والحاضنات واقتصاد المعرفة،[3] هذا إضافة إلى ترقية وتوسيع شبكة الجمعيات المهتمة بالتنمية المستدامة التي شكلت محور مبادرة ميدانية التي أطلقت بولاية إيليزي بمبادرة من جمعية البيئة والتنمية المستدامة وعلى غرار الجمعيات الناشطة في كل ربوع الوطن، وتمثلت هذه المبادرة في تنظيم لقاء بمقر المديرية الولائية للبيئة بحضور ممثلي قطاعات الغابات والسياحة والفلاحة وفلاحين مهتمين بالمجال البيئي، وخصص اللقاء لعرض نماذج من البحرية

[1] "حسن استغلال الأراضي الفلاحية" بديل عن مداخيل المحروقات، لحزب النصر الوطني، مقال نشر على الموقع: الموقع:www.aps.dz، تم الاطلاع عليه يوم 28 سبتمبر 2020-الساعة15:35.

[2] "التوقيع على اتفاقية لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في القطاع الفلاحي"، مقال نشر على الموقع:sven-dz.com بتاريخ 2020/02/22، تم الإطلاع عليه بتاريخ 28 سبتمبر 2020-الساعة18:38.

[3] مرجع نفسه.

الخاصة بشبكة الجمعيات المهتمة بالتنمية المستدامة والممثلة في جمعية حماية البيئة لبني يزقن (ولاية غرداية)، خاصة فيما يتعلق بالتسيير العقلاني للموارد الطبيعية وكذا إعادة الاعتبار للتراث التقليدي في الفلاحة الواحاتية، وقد ثمن مدير البيئة لولاية إيليزي "العيد منصور" هذه المبادرة الجمعوية لما لها من انعكاسات إيجابية على كافة الأصعدة، مبرزًا في الوقت ذاته الدور الفعال الذي تؤديه مثل هذه الجمعيات في المحافظة على البيئة.[1]

[1] "ترقية نشاط شبكة الجمعيات المهتمة بالتنمية المستدامة للواحات"، مقال نشر على الموقع:www.ech-choob.com بتاريخ 13 جانفي 2016، تم الإطلاع عليه بتاريخ28 سبتمبر 2020،-الساعة 19:08.

خاتمــة

مع تطور المجتمع المدني أصبحت البيئة تتعرض لتعديات وممارسات يأتيها الإنسان بدراية منه أو غير دراية تسيء إلى البيئة وتهدد الحياة الإنسانية مما أصبح يفرض على دول العالم الوعي بثقل المسؤولية الملقاة على عاتقها من أجل الحفاظ على البيئة، ونشر الثقافة البيئية في أوساط مجتمعاتها، وذلك ببذل المزيد من الجهد لأجل السيطرة على التجاوزات الحاصلة عليها في غياب دور حكوماتها مما جعلها تتبنى مفاهيم جديدة حول الدور الذي يمكن أن يلعبه الأفراد والجماعات في تنمية مجتمعاتهم.

وفي محاولة لمعرفة الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في الجزائر من أجل حماية البيئة قد خلصت الدراسة إلى أن المنظمات والجمعيات التي تمثل "المجتمع المدني" قد بذلت جهودًا كبيرة إلى جانب الدولة في سبيل حماية البيئة من الأخطار المحدقة بها، والتي يكون مسببها في الكثير من الأحيان الإنسان، بفعل نشاطاته اليومية، كالتلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، إضافة إلى ما ينجم عن الطبيعة من تغيرات مناخية التي تتسبب في كثير من الأحيان في كوارث طبيعية كالزلازل والفيضانات، وقد تعددت أدوار هذه الجمعيات والمنظمات والتي تمثل "المجتمع المدني" مابين الحملات التحسيسية والمشاركة الميدانية من أجل تغيير وفي البيئة، وذلك باعتمادها على الحق الذي خوله لها القانون وهذا ما تلمسه من خلال قيامها بنوعية الأفراد بأهمية الحفاظ على البيئة سواء منها الحضرية أو البحرية ومشاركتها في حملات التنظيف والتشجير وتنظيم المسابقات من أجل الحفاظ عل المنظر الطبيعي، وتوقيعها لاتفاقيات وطنية ودولية تهدف جلها للحفاظ على المنظر الطبيعي، وتوقيعها لاتفاقيات وطنية ودولية تهدف جلها للحفاظ على البيئة في إطار التنمية المستدامة.

ولكن بالرغم مما تقوم به الدولة والمجتمع المدني من مجهودات في سبيل حماية البيئة، إلاَّ أنَّ هذا يبقى غير كافي بسبب ضعف مساحة الاستغلال والاعتماد على الدولة.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

1. المادة رقم 04 من القانون رقم 03-10 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الصادر بتاريخ 20جويلية 2003 ج ر ج ج رقم43 ...../2003.

2. المادة (03) من المرسوم رقم 87-143، المؤرخ في 16 يونيو 1987 المحدد لقواعد تصنيف الحظائر الوطنية والمحميات الطبيعي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد25.

3. المادة 06 من القانون 04-07 المتعلق بالصيد، المؤرخ في 14 أوت 2004 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد51.

4. المادة 24 من القانون 04-07 المتعلق بالصيد، المؤرخ في 14 أوت 2004 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد51.

5. المادة 25 من القانون 04-07 المتعلق بالصيد، المؤرخ في 14 أوت 2004 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد51.

6. المادة 2 من القانون 14-07 المؤرخ في 13 شوال عام 1435 الموافق ل09 غست 2014،المتعلق بالموارد البيولوجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48.

7. سعيد سالم جويلي، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني الدولي، مصر: دار النهضة العربية، 2009.

8. أحمد إسكندري، محاضرات في القانون الدولي العام -المجال الوطني للدولة- الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1998،ص59 مصطفى كمال طلبة ونجيب مصعب

الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، بيروت: الدار العربية للعلوم لبنان 2006.

9. رمضان محمد مقلد، أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عابد وآخرون اقتصاديات الموارد الطبيعية، مصر، الدار الجامعية، 2004.

10. زين الدين عبد المقصود غنيمي، قضايا بيئية معاصرة، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000

11. محمد علي الليثي، محمد عبد العزيز عجيمية، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظريتها سياستها، لبنان الدار الجامعية، 2001.

مذكرات تخرج:

1. وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2007.

2. خير مراد، الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع البيئة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

3. عباسي محمد زعيمة، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع الشريعة والقانون، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 2002.

4. عبد الوهاب عبد الله قاسم التورنجي، التكاليف المالية للتلوث الضوضائي وآثارها الاجتماعية على الوحدات الاقتصادية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2008.

5. فريد سمير، دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار – عنابة، 2005-2006.

6. مازن محمد، دور المجتمع المدني في حماية البيئة، بحث لنيل شهادة الماجستير في القانون العام فرع البيئة والعمران، كلية الحقوق جامعة الجزائر.

7. التجاني نورة، حلايمية دنيازاد، فعالية الضريبة الخضراء في التخفيف من آثار التلوث البيئي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر،ل.م.د، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة.

8. بوفالة فاطمة، فنيش صبرينة،التلوث البيئي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، فرع القانون الاقتصادي والأعمال، تخصص قانون عقاري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية، 2013/06/18.

9. حشماوي فاطمة، دور المجتمع المدني في رسم السياسة البيئية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2014-2015.

10. مكي تواتي، النظام القانوني لجمعيات حماية البيئة في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

مقالات:

1. "تلوث الهواء راجع أساسا لانبعاث الغازات بسبب حركة المرور الحضري"مقال نشر على الموقع: www.aps.dz، بتاريخ الثلاثاء حزيران 2019، تم الاطلاع عليه يوم 12 جوان 2020.

2. "اتفاقية التنوع البيولوجي بوصفها الصك الدولي الرئيسي للتنمية المستدامة"، مقال نشر على الموقع:www.un.org تم الإطلاع عليه بتاريخ 13 سبتمبر 2020- الساعة 20:14.

3. "استغلال عقلاني للموارد الطبيعية لتفادي أي صدمة"، مقال نشر على الموقع:www.djazaires.com، بتاريخ 2014/12/27، تم الإطلاع عليه بتاريخ 27 سبتمبر 2020-الساعة 12:51.

4. "إشراك المجتمع المدني أمر ضروري وحتمي"، مقال نشر على الموقع: www.el-massa.com بتاريخ 2018/05/12 تم الإطلاع عليه بتاريخ 27 سبتمبر 2020- الساعة10:13.

5. "الاعتماد الكلي على النفط يهدد مستقبل الاقتصاد الجزائري"، مقال نشر على الموقع:alarab.co.uk، تم الإطلاع عليه بتاريخ27 سبتمبر 2020-الساعة18:24.

6. "التنوع البيولوجي"، مقال نشر على الموقع:www.meer.gov.dz، تم الإطلاع عليه بتاريخ 19 سبتمبر 2020 الساعة14:43.

7. "التنوع البيولوجي"، مقال نشر على الموقع:www.meer.gov.dz، تم الإطلاع عليه يوم 23 سبتمبر 2020 الساعة 11:45.

8. "التوقيع على اتفاقية لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في القطاع الفلاحي"، مقال نشر على الموقع:sven-dz.com بتاريخ 2020/02/22، تم الإطلاع عليه بتاريخ 28 سبتمبر 2020-الساعة18:38.

9. "السوق الجزائري يشجع على تطوير أرقام الاستثمار"، مقال نشر على الموقع: www.elhiwardz.com بتاريخ 04 أفريل 2017، تم الإطلاع عليه يوم 24 سبتمبر 2020، الساعة 20:38.

10. "الصيد العشوائي يهدد حيوانات الأطلس البليدي"، مقال نشر على الموقع:elmihwar.com بتاريخ 20 ديسمبر 2017-12:13، تم الإطلاع عليه بتاريخ 23 سبتمبر 2020، الساعة 13:03.

11. "ترقية نشاط شبكة الجمعيات المهتمة بالتنمية المستدامة للواحات"، مقال نشر على الموقع:www.ech-choob.com بتاريخ 13 جانفي 2016، تم الإطلاع عليه بتاريخ28 سبتمبر 2020،-الساعة 19:08.

12. "ترويج صيد السمك المستدام في تيبازة الجزائرية"، مقال نشر على الموقع ar.qantara.de، تم الإطلاع عليه بتاريخ 23 سبتمبر 2020-الساعة18:16.

13. "تزايد القطع العشوائي للأشجار في الأوساط الحضرية"، مقال نشر على الموقع:www.annasronline.com، بتاريخ 07 جويلية 2019، تم الإطلاع عليه بتاريخ 18 سبتمبر 2020-الساعة14:23.

14. "تشجيع السياحة بالجزائر يبدأ ب:الترويج للوجهة المحلية"، مقال نشر على الموقع:www.djazairess.com، تم الإطلاع عليه بتاريخ 28سبتمبر 2020-الساعة16:50.

15. "توسيع مهام اللجنة الوطنية لحماية الغابات لتعزيز الوقاية من الحرائق"، مقال نشر على الموقعwww.aps.dz، يوم 2020/05/28-20:45، تم الإطلاع عليه بتاريخ 18 جويلية 2020، الساعة14:44.

16. "جمعيات حماية البيئة في الجزائر"، مقال نشر على الموقع: reasearch 1504.blogspot.com، بتاريخ 17 جانفي 2015، تم الإطلاع عليه بتاريخ 26 سبتمبر 2020-الساعة 23:14.

17. "جمعية المنظر الجميل بالبليدة، حماية الموروث الطبيعي"، مقال نشر على الموقع: www.el-massa.com، تم الإطلاع عليه بتاريخ 18 سبتمبر 2020-الساعة 10:31.

18. "حسن استغلال الأراضي الفلاحية" بديل عن مداخيل المحروقات، لحزب النصر الوطني، مقال نشر على الموقع: :www.aps.dz، تم الاطلاع عليه يوم 28 سبتمبر 2020-الساعة15:35.

19. "صيادون ينتهكون موسم التكاثر البيولوجي ويهددون الثروة الحيوانية"، مقال نشر على الموقع www.echoroukonline.com ، بتاريخ 2018/03/28، تم الإطلاع عليه يوم 23 سبتمبر 2020، الساعة 12:57.

20. "قطع الأشجار بغابة" بونصر، كارثة بحق البيئة"، مقال نشر على الموقع jijeleljadida.com، تم الاطلاع عليه يوم 24 سبتمبر 2020، الساعة 13:53.

21. "نيسلي للمياه تحتفل مع الأطفال البليدة بمناسبة اليوم العالمي للمياه"، مقال نشر على الموقع:www.elhiwardz.com ، تم الإطلاع عليه يوم 24 سبتمبر 2020- الساعة 20:54.

22. *الجزائر قادرة على تخفيض إنبعاثاتها للغازات المسببة للاحتباس الحراري ب22% *، مقال نشر على الموقع www.aps.dz يوم الخميس 02 نوفمبر 2017-19:12، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10 سبتمبر 2020، الساعة 13:18.

23. *الجمعيات البيئية بولاية ورقلة إبراز لأهمية العمل التطوعي حفاظًا على المحيط*، مقال نشر على الموقع: www.djazairess.Com ، بتاريخ 04 أكتوبر 2018،تم الاطلاع عليه بتاريخ 14 سبتمبر 2020، الساعة23:43.

24. *جمعية أصدقاء البحر تنظيم يومًا تحسيسيًا بوهران* مقال نشر على الموقع www.el-mass.com، بتاريخ 13 سبتمبر 2017، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17 سبتمبر 2020،الساعة 20:52.

25. *دور الجمعيات البيئية بولاية ورقلة إبراز لأهمية العمل التطوعي حفاظًا على المحيط*، مقال نشر على الموقع: www.el-massa.com، بتاريخ 2018/10/04، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13 سبتمبر 2020، الساعة 19:57.

26. *رسكلة العجلات المطاطية فرصة لإنقاذ البيئة من التلوث*، مقال نشر على الموقع:www.el-massa.com، بتاريخ 28 نوفمبر 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14 سبتمبر 2020الساعة 23:30.

27. https://www.djazairess.com، بتاريخ 05 جوان 2020، الساعة 06:11.

28. https://www.elkhabar.com، بتاريخ 03 جوان 2020، الساعة 06:18.

29. www. djazairess.com، بتاريخ 2017/05/21، تم الاطلاع عليه يوم 16 سبتمبر 2020، الساعة 22:30.

30. www.alseyassi-dz.com، بتاريخ 2018/03/08، تم الإطلاع عليه بتاريخ15 سبتمبر 2020-الساعة12:53.

31. www.djazairess.com. ، بتاريخ 2012/10/13، تم الإطلاع عليه بتاريخ 24 سبتمبر 2020، الساعة 10:43.

32. www.echorouk online.com، بتاريخ 2012/12/18، تم الإطلاع عليه بتاريخ 27 سبتمبر 2020- الساعة 18:54.

33. www.el-massa.com، بتاريخ 22 أوت 2017، تم الإطلاع عليه بتاريخ 25 سبتمبر 2020-الساعة 14:28.

34. الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر نقلا عن الرابط: www.media.ifc.org بتاريخ 03 ماي 2020، الساعة 21:30.

35. الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المبادئ الأساسية السبعة نقلا عن الرابط: www.ifrc.org بتاريخ 03 ماي 2020، الساعة 23:00.

36. ارتفاع حصيلة زلزال الجزائر إلى 540 قتيل و637 مصاب، مقال نشر على الموقع:www.kuna.net.kw بتاريخ 2003/05/22-07:23، تم الإطلاع عليه يوم 05 سبتمبر 2020، الساعة 12:51.

37. أرشيف الطلبات والبحوث الدراسية، بحث حول الهلال الأحمر الجزائري، جمعية الهلال الأحمر الجزائري، يوم 09 ماي 2011 09:13، نقلا عن الرابط: www.startimes.com، بتاريخ 06 ماي 2020، الساعة 21:10.

38. إسماعيل بوزيدة، البيئة في الجزائر... تحديات كبيرة وإجراءات ضئيلة، جريدة الخبر، 27 فبراير 2014، نقلا عن الموقع:

39. "الإنسان واستنزاف موارد كوكب الأرض"، مقال نشر على الموقع: http://al3loom.com، بتاريخ 15 أكتوبر 2017، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14 جويلية 2020، على الساعة 23:04.

40. "الموارد المائية في الجزائر"، مقال نشر على الموقع: or.m.wikipedia.org، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 جويلية 2020، الساعة 19:34.

41. أمينة داودي، *بوقادوم:الاحتباس الحراري المتواصل بالجزائر...وإعداد مخطط وطني لمكافحة التغيرات المناخية*،مقال نشر على الموقع:www.ennaharonline.com، بتاريخ 2019/07/09 تم الإطلاع عليه يوم 10 سبتمبر2020-الساعة 12:36.

42. أنباء ارتفاع ضحايا الجزائر إلى ألف شخص، مقال نشر على الموقع: www.aljazeera-net، بتاريخ 2001/11/14 تم الإطلاع عليه يوم 10 سبتمبر 2020-الساعة 10:18.

43. بعد مرور عشر سنوات من زلزال بومرداس:المنظمة العالمية لقرية الأطفال المسعفة تقييم عملها، مقال نشر على الموقع: www.djazairess، تم الإطلاع عليه بتاريخ 09 سبتمبر 2020-الساعة:20:15.

44. ترويج صيد السمك المستدام في تيبازة الجزائرية"، مقال نشر على الموقع ar.qantara.de، تم الإطلاع عليه بتاريخ 15 سبتمبر 2020-الساعة21:03.

45. التلفزيون الجزائري ينظم حملة تبرعات لضحايا الفيضانات، مقال نشر على الموقع www.aljazeera.net، بتاريخ 2011/11/29، تم الإطلاع عليه يوم 10 سبتمبر 2020، الساعة 20:29.

46. جريدة الشعب، الدعم الإنساني للشعوب المتضررة، 08 جانفي 2020، 22:40، نقلا عن الرابط: pro.medias-dz.com، بتاريخ 08 ماي 2020، الساعة 22:00.

47. جريدة المساء، جائزة التضامن، نشر على الموقع: www.djazairess.com، بتاريخ 07 أكتوبر 2008، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20 ماي 2020، الساعة 15:43.

48. جمعيات ناشطة تساهم في حماية الثروة النباتية والحيوانية ببجاية، مقال نشر على الموقع:www.dzair-tube.com، تم الإطلاع عليه بتاريخ 18 سبتمبر 2020- الساعة13:05.

49. جمعية الهلال الأحمر الأردني، بدعم من الصليب الأحمر الألماني، المبادئ الأساسية، نقلا عن الرابط: jnrcs.org، بتاريخ 05 ماي 2020، الساعة 23:25.

50. جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، المبادئ السبعة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، نقلا عن الرابط: www.palestinercs.org، بتاريخ 05 ماي 2020، الساعة 22.40.

51. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، والتهيئة العمرانية، تسيير الأزمات والأخطار الكبرى، نقلا عن الرابط: www.interieur.gov-dz، بتاريخ 26 ماي 2020، الساعة 21:00.

52. حنان سالمي، الحفاظ على البيئة أحد تحديات التنمية المستدامة وعامل للاستقرار الاجتماعي، مقال نشر على الموقع.

53. دور الحملات التحسيسية حول الفرز الانتقائي للنفايات تتواصل"، مقال نشر على الموقع.

54. ربيعة خريس، "الطاقة الشمسية....هل هي البديل الحقيقي للطاقات التقليدية في الجزائر"، مقال نشر على الموقع noonpost.com بتاريخ 2020/07/12، تم الإطلاع عليه يوم 24 سبتمبر 2020-الساعة 14:09.

55. رشيدة بلال، حورية يانس جمعية "الرفق بالحيوان" ل" المساء":أتمنى أن أنشئ ملجأ للحيوانات الضالة، مقال نشر على الموقع:

56. سيرين شيخ روحة، لقاء مع هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة، يوم 21 أكتوبر 2016، بتونس، نقلاً عن الموقع:Tn.boell.org، تم الإطلاع عليه يوم 26 سبتمبر 2020-الساعة 12:34.

57. "ظاهرة التلوث تتفاقم في المدن الجزائرية"، دية أخبار اليوم، 07-01-2018، نقلا عن الموقع:

58. عائشة القطعة، *رئيس جمعية الشباب لحماية البيئة في حوار لسياسي:نسعى لإطلاق أكبر قافلة تحسيسية لحماية البيئة*، مقال نشر على الموقع:www.djazairess.com بتاريخ 2016/04/29، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14 سبتمبر 2020، الساعة 20:15.

59. عائشة حمدان، الدلفين الذهبي، أصدقاء البحر، وفينيسيا من أجل حماية البيئة البحرية، مقال نشر على الموقع:.www.djazairess.com بتاريخ 2016/01/03، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 سبتمبر 2020، الساعة20:36.

60. عبد الرحمان علي زيبب، المبادئ الأساسية السبعة للصليب الأحمر والهلال الأحمر، 10 أكتوبر 2015، الساعة 04:19 نقلا عن الرابط: m-al-tagheer.com، بتاريخ 04 ماي 2020، الساعة 10:00.

61. عبد الوهاب بوكروخ، بترول الجزائر سينتهي بعد عشر سنوات، مقال نشر على الموقع:

62. فداء أبو حسن، بحث عن الكوارث الطبيعية، نشر على الموقع: www.mawdoo3.comيوم 06 فبراير2019، 09:07، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26 أفريل 2020، الساعة 17:00.

63. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ماهية علاقة اللجنة الدولية بالجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، يوم 11 نوفمبر 2002، نقلا عن الرابط: www.icr.org، بتاريخ 09 ماي 2020، الساعة 23:45

64. مالية كربوش، الهلال الأحمر الجزائري... مشوار حافل بالنجاح والتحديات، أخبار اليوم، 12 مارس 2014، نقلا عن الموقع: www.djazairess.com، بتاريخ 26 أفريل 2020، الساعة 21:30

65. المبادئ الأساسية السبعة (ifrc)، نقلا عن الرابط: www.ifrc.org، بتاريخ 04 ماي 2020، الساعة 10:48.

66. محمد أبو عبد الله، الطاقات المتجددة في الجزائر:استقامة العملاق، مقال نشر على الموقع:www.alaraby.co.uk، بتاريخ 01 يونيو 2015، تم الإطلاع عليه يوم 25 سبتمبر 2020- الساعة11:20.

67. محمد بن عمار، الطاقات المتجددة بالجزائر... بديل آمن، مقال نشر على الموقع: www.aljazeera.net، بتاريخ 29 أوت 2018، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 جويلية 2020، الساعة 23:15.

68. محمد فوزي أبو السعود، وآخرون، مقدمة في اقتصاديات الموارد والبيئة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2005.

69. مريم مكروسي، تحضير درس الهلال الأحمر للسنة الرابعة متوسط، الأفق الجميل، يوم 01 جانفي 2018، 09:16، نقلا عن الرابط: www.tomohona.org، بتاريخ 10 ماي 2020 الساعة 10:20.

70. المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، المبادئ الأساسية للحركة الدولية، نقلا عن الرابط: arabrcs.org، بتاريخ 05 ماي 2020، الساعة 17:30.

71. "موارد متجددة" مقال نشر على الموقع: or.wikipedia.org، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14 جويلية 2020، الساعة 21:53.

72. ناصر مراد، إشكالية التلوث البيئي في الجزائر، ص: 4، نقلا عن الموقع: www.enssea.com بتاريخ 05 جوان 2020، الساعة 20:48.

73. نسرين بن إبراهيم، الهلال الأحمر الجزائري... ولد من رحم الثورة، عيادة الخبر، 18 يونيو 2016 الجزائر، نقلا عن الموقع:www.elkhabar.com، بتاريخ 02 ماي 2020، الساعة 23:53.

74. نقلاً على الموقع www.el-massa.com، بتاريخ 06 سبتمبر 2020- الساعة13:43.

75. نقلاً على الموقع www.el-massa.com، بتاريخ 06 سبتمبر 2020- الساعة13:43.

76. نقلاً عن الموقع aps-cherchel.dz، تم الإطلاع عليه يوم 10 سبتمبر 2020-الساعة 18:30.

77. نقلاً عن الموقع aps-cherchell.dz، تم الإطلاع عليه يوم 06 سبتمبر 2020، الساعة 18:14.

78. نقلاً عن الموقع aps-cherchell.dz، تم الإطلاع عليه يوم 06 سبتمبر 2020، الساعة 18:14.

79. نقلا عن الموقع: espace.univ-setif.dz، بتاريخ 09 أفريل 2020، الساعة 00:18.

80. ارتفاع حصيلة زلزال الجزائر إلى 540 قتيل و637 مصاب، مقال نشر على الموقع:www.kuna.net.kw بتاريخ 2003/05/22-07:23، تم الإطلاع عليه يوم 05 سبتمبر 2020، الساعة 12:51.

81. نقلاً عن الموقع:www.wikipedia.org، تم الإطلاع عليه يوم 26 سبتمبر 2020-الساعة 12:09.

82. نقلا عن موقع: www.wikipedia.org، بتاريخ 08 سبتمبر2020 الساعة 21:04.

83. النهار أونلاين، 15 سنة على فيضانات باب الواد... ذكرى أليمة تأبى أن تفارق مخيلة الجزائريين نشر على الموقع: www.ennaharonline.com، بتاريخ 10 نوفمبر 2016، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13 ماي 2020، الساعة 11:12.

84. نور الهدى بوطيبة، التجنيد للتحسيس بأهمية الحفاظ على المياه، مقال نشر على الموقع:www.el-massa.com بتاريخ 09 جانفي 2020، تم الإطلاع عليه بتاريخ 18 سبتمبر 2020-الساعة 23:14. "السوق الجزائري يشجع على تطوير أرقام الاستثمار"، مقال نشر على الموقع: www.elhiwardz.com بتاريخ 04 أفريل 2017، تم الإطلاع عليه يوم 24 سبتمبر 2020، الساعة 20:38.

85. هشام بومجوط، *الأرض ستفقد 90 % من تربتها بحلول 2050*، مقال نشر على الموقع www.aljazeera.net، يوم 2019/05/27، تم الإطلاع عليه بتاريخ 11 سبتمبر 2020، الساعة 18:30.

86. ورشات التحسيس وعروض للغطس، جمعية أصدقاء البحر تحتفل بالطبعة الخامسة للحدث*، مقال نشر على الموقع:

87. وزارة تهيئة الإقليم، التقرير الوطني حول حالة البيئة، 2007، ص 422.، الساعة 16:47.

88. وكالة الأنباء الجزائرية، الإشادة بجهود الهلال الأحمر الجزائري في مجال إعادة الروابط الأسرية، نشر على الموقع: www.pos.dz، بتاريخ 16 ديسمبر 2010، 17:41، تم الاطلاع عليه يوم 16 ماي 2020، الساعة 16:32.

89. وكالة الأنباء الجزائرية، التضامن مع فلسطين بالتوقيع على اتفاقية شراكة بين الهلال الأحمر الجزائري والاتحاد العام للتجار الجزائريين، نشر على الموقع: www.djazairess.com، يوم 18 أوت 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 18 ماي 2020، الساعة 14:30.

90. وكالة الأنباء الجزائرية، الهلال الأحمر الجزائري يرسل مساعدة إنسانية وحزم مدرسية إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين، نشر على الموقع: www.djazairess.com، يوم 13 سبتمبر 2012 تم الاطلاع عليه يوم 11 ماي 2020، الساعة 22:30.

91. ياسين بودهان، *هل تكون الفلاحة بديلاً للنفط في الجزائر*، مقال نشر على الموقع www.aljazeera، بتاريخ 2016/01/25، تم الاطلاع عليه يوم 13 سبتمبر 2020 الساعة 18:59. "جودة المياه في الجزائر"، مقال نشر على الموقع: water.fanak.com، تم الاطلاع عليه يوم 07 جويلية 2020 الساعة 19:31.

مجلات:

1. أحمد زغدار، المتطلبات النظرية عن التكاليف البيئية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، العدد 12، 2005.

2. خالد مسيوم –يحي وناس، "الحماية القانونية للحيوانات البرية المهددة بالانقراض في التشريع الجزائري مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 2، رقم 4.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
البسملة	
الشكر والتقدير	
الإهداء	
مقدمة	**02**
الفصل الأول:دور المجتمع المدني في حماية البيئة من التلوث والكوارث الطبيعية	**09**
المبحث الأول:دور المجتمع المدني في مكافحة التلوث بأنواعه	**11**
المطلب الأول:مشكلة التلوث البيئي في الجزائر	**12**
الفرع الأول:مسببات التلوث في الجزائر	**13**
الفرع الثاني:انعكاسات التلوث على البيئة	**16**
الفرع الثالث:انعكاسات التلوث على الجانب الاقتصادي والاجتماعي	**18**
المطلب الثاني:الدور التحسيسي للمجتمع المدني في مكافحة التلوث	**20**
الفرع الأول:الدور التوعوي للجمعيات من أجل مكافحة تلوث البيئة الحضرية	**21**
الفرع الثاني:الدور التوعوي للجمعيات للحفاظ على البيئة البحرية	**25**
المبحث الثاني:دور المجتمع المدني في الحد من الكوارث الطبيعية	**28**
المطلب الأول:المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الهلال الأحمر الجزائري	**29**

ونشاطاته	
الفرع الأول:المبادئ الأساسية التي يقوم عليها	**30**
الفرع الثاني:نشاطات الهلال الأحمر الجزائري	**33**
المطلب الثاني:دور الهلال الأحمر الجزائري أثناء الكوارث الطبيعية	**37**
الفرع الأول:مساهمة الهلال الأحمر في تغطية أضرار الكوارث الطبيعية زلزال بومرداس فيضان باب الواد	**37**
الفرع الثاني:إشادة منظمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بإنجازات الهلال الأحمر الجزائري	**42**
الفصل الثاني:مساهمة المجتمع المدني في الجهود الرامية إلى الحد من الاستنزاف البيئي	**43**
المبحث الأول:دور المجتمع المدني في التحسيس بأهمية الاستغلال المستدام للموارد المتجددة	**46**
المطلب الأول:الدور التحسيسي للجمعيات من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي	**46**
الفرع الأول:دور الجمعيات البيئية في التحسيس بأهمية الحفاظ على الثروة الحيوانية	**48**
الفرع الثاني: دور الجمعيات البيئية في التحسيس بأهمية الحفاظ على الثروة النباتية	**53**
المطلب الثاني:الدور التحسيسي للجمعيات من أجل الاستغلال المستدام للمياه والطاقة الشمسية	**57**

الفرع الأول:دور الجمعيات البيئية في التحسيس بأهمية الاستغلال العقلاني للمياه	**57**
الفرع الثاني:دور الجمعيات البيئية في التحسيس بأهمية الاستغلال المستدام بالطاقة الشمسية	**60**
المبحث الثاني:دور المجتمع المدنيفي التحسيس بأهمية استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة مع ضرورة المحافظة على حصة الأجيال القادمة فيها	**62**
المطلب الأول:مشاركة المجتمع المدني في الحفاظ على حصة الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية غير المتجددة	**64**
الفرع الأول:حق الجمعيات في مشاركة الحكومة في حماية البيئة في التشريع الجزائري	**64**
الفرع الثاني:ضرورة إشراك المجتمع المدني في التحسيس بأهمية الاستغلال العقلاني للموارد غير المتجددة	**67**
المطلب الثاني:الدور التحسيسي للمجتمع المدني بضرورة إيجاد بديل للثروات الناضبة	**69**
الفرع الأول:تشجيع الجمعيات على السياحة كبديل لقطاع المحروقات في الجزائر	**70**
الفرع الثاني:تشجيع المجتمع المدني للفلاحة كبديل للمحروقات في الجزائر	**72**
خاتمة	**74**
قائمة المصادر والمراجع	**79**
الفهرس	

ملخص:

تبرز أهمية المجتمع المدني وتأثيراتها في البيئة والمضي بها إلى الأحسن من خلال الوظائف التي تؤديها لحماية البيئة من جل الأخطار التي تهدد كيانها، حسبما جاء من دراستي هذه كالتلوث واستنزاف الموارد الطبيعية إضافة إلى الكوارث الطبيعية المتمثلة في الزلازل والفيضانات فقد كان لجمعية المجتمع المدني الجزائري دور كبير في حماية البيئة من خطر التلوث الذي كان ولازال يحدق بها، وسعت دائمًا إلى التخفيف من أضراره من خلال الحملات التحسيسية والخرجات الميدانية والملتقيات الوطنية التي شجعت من خلالها المواطنين على حملات تنظيف البيئة البحرية والحضرية وعمليات التشجير، هذا إضافة إلى دور الهلال الأحمر الجزائري وجهوده الكبيرة فيما يتعلق في الكوارث الطبيعية بوجه خاص، فقد كان الحاضر الأول لكل ما حل بالجزائر من كوارث أرهقت كاهل المواطنين منها زلزال بومرداس وفيضانات باب الواد حيث ساند المواطنين والضحايا وقدم مساعدات متمثلة في الغذاء والغطاء والأفرشة وتقديم الدعم النفسي قبل وبعد الكارثتين، بحيث اعتبرت هذه الواقفة كجزء يسير مقارنة لجهوده الكبيرة في جميع مجالات الحياة داخل وخارج الوطن، هذا وفي ظل ما تتعرض له البيئة في الجزائر من استنزاف لمواردها الطبيعية كان لابد من تدخل المجتمع المدني ومبادرته بكل جهوده في سبيل منع هذا الاستنزاف وهذا من خلال استعمال الحق الذي خوله له القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الذي أعطى الأفراد الحق في تأسيس الجمعيات البيئية ومشاركة الدولة في اتخاذ القرار البيئي، وهذا ما لمسناه على سبيل المثال في سعيها للحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال التشجيع على التشجير وتربية الحيوانات ومنعها للصيد العشوائي وحرائق الغابات وقطع الأشجار، إضافة إلى سعيها لاستغلال الموارد الطبيعية الناضبة بشكل يضمن بقائها للأجيال

القادمة وذلك بالتشجيع على السياحة والفلاحة وتطويرهما للتخلص من التبعية الاقتصادية التي فرضت على الدولة استنزاف الموارد بشكل غير عقلاني كالبترول والغاز الأمر الذي أصبح يهدد بنفاذها وسلب حق الأجيال القادمة فيها، كما يكتسي أيضًا إشراك تنظيمات المجتمع المدني في استراتيجيات الدولة للحفاظ على الموارد الطبيعية أهمية بالغة حيث يعول عليها في تفعيلها وإنجاحها وتحقيق الهدف المرجو منها، وهو ضمان استغلال مستدام لما تزخر به الجزائر من موارد طبيعية.